الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة طاهري محمد بشار

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مطبوعة بعنوان :

محاضرات في مقياس اقتصاد التنمية

موجهة لطلبة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات

من إعداد: د. بلقايد ثورية

السنة الجامعية : 2026/2025

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	03
المحور الأول : مدخل مفاهيمي للتخلف و التنمية الاقتصادية	41-04
أولا : ظاهرة التخلف	04
ثانيا : التنمية مبادئ و مفاهيم عامة	11
المحور الثاني : نظريات التنمية و التخلف	66-42
أولا : نظريات التنمية الاقتصادية	42
ثانيا : نظريات التخلف	62
المحور الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية و نماذج النمو الاقتصادي	100-67
أولا : استراتيجيات التنمية الاقتصادية	67
ثانيا : نماذج النمو الاقتصادي	75
الخاتمة	101
المراجع المعتمدة	102

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (01)	مراحل النمو لروستو	44
الشكل (02)	العلاقة الحركية بين الناتج و تراكم رأس المال على المدى الطويل في نموذج سولو مع التقدم التكنولوجي	85
الشكل (03)	أثر زيادة معدل الإدخار على المستوى التوازني للناتج و رأس المال على المدى الطويل في نموذج سولو مع تقدم تكنولوجي	87
الشكل (04)	أثر الزيادة في معدل الإدخار على معدل نمو الناتج في نموذج سولو مع تقدم تكنولوجي	88

المقدمة

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، مشكلات الفقر و التخلف في العديد من البلدان بشكل أكثر وضوحا و انتشارا من السابق، و عندها ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية (Development Economics). و يهتم اقتصاد التنمية بدراسة المشكلات المتعلقة بالتخلف و قصور التنمية في تلك البلدان. و لهذا فإنه مصمم لأغراض التنظير حول مشكلات التخلف الاقتصادي في البلدان المتخلفة.

و قد تعزز الاهتمام بالنمو و التنمية من قبل البلدان الفقيرة، خصوصا بعد نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، و أصبحت مهمة التنمية تحتل اهتماما كبيرا و واسعا لا من قبل المختصين في العلوم الاقتصادية فحسب بل من قبل كافة الأوساط الرسمية و الشعبية و على المستويات المحلية والدولية. و هكذا أخذت التنمية الاقتصادية تكتسب أهمية عظمى في كل دول العالم و خاصة المتخلفة اقتصاديا، و التي تشكل نحو ثلاثة أرباع سكان العالم. و تتضمن التنمية الاقتصادية جملة من الأمور تشمل النمو و ارتفاع دخل الفرد و كل ما من شأنه أن يحسن من العناصر الأساسية لحياة أفضل، مثل التقدم في التعليم، الصحة، التغذية و بيئة أنظف، و تتوافق التنمية مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

و يرتبط موضع التنمية الاقتصادية بالعديد من العلوم الاقتصادية من خلال التعرف على الآراء والنظريات المختلفة التي تتصل بحركة المجتمع في عمله و تطوره. كما ترتبط هذه المادة بالنظرية الاقتصادية من خلال التعرف على القوانين الاقتصادية و العلاقة بين المتغيرات المختلفة، إضافة إلى ارتباطها بالتخطيط الاقتصادي و السياسة الاقتصادية و العلاقات الاقتصادية الدولية.

المحور الأول : مدخل مفاهيمي للتخلف و التنمية الاقتصادية

يعد كل من التخلف و التنمية الاقتصادية من القضايا المحورية في الفكر الاقتصادي، إذ يمثل الأول عائقا أمام استثمار الإمكانات و تحقيق التقدم، في حين يجسد الثاني الطموح إلى تجاوز تلك العراقيل و بناء مسار جديد للنمو و التحول. و لأجل ذلك، أصبح توضيح المفاهيم المرتبطة بهما خطوة ضرورية لفهم طبيعة الظاهرة و أبعادها، و ما تثيره من نقاشات حول حاضر المجتمعات و مستقبلها.

أولا : ظاهرة التخلف

يعد التخلف الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للنقاش في أدبيات الاقتصاد و التنمية، إذ يعكس حالة من العجز البنيوي الذي يعيق قدرة الدول على تحقيق النمو المستدام و تحسين مستويات المعيشة. وهو أيضا من أبرز التحديات التي واجهت و لا تزال تواجه العديد من الدول، إذ يمثل عائقا رئيسيا أمام جهود النمو و التنمية. و قد اختلفت التفسيرات حول أسبابه بين المدارس الاقتصادية، مما أفرز رؤى متعددة تسعى لفهم هذه الظاهرة و تحديد انعكاساتها على المجتمعات.

1- مفهوم التخلف :

من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف متفق عليه للتخلف الاقتصادي (Economic Backwardness) لأن مشكلة التخلف مركبة و معقدة و متصلة بجوانب عديدة اقتصادية و سياسية واجتماعية. و نظرا لاختلاف وجهات النظر فقد أخذ كل واحد ينظر إليها من زاوية معينة.

فمنهم من يرى أن البلد المتخلف هو البلد الذي لا يمتلك امكانات و آفاق النمو الاقتصادي. ومنهم من يرى أن البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من ندرة رأس المال، إلا أن وجود رأس المال لوحده لا يؤدي إلى تجاوز حالة التخلف. و يرى آخرون أن البلد المتخلف هو الذي يعاني من ندرة الموارد الاقتصادية أو من سوء استخدام الموارد أو الاثنين معا. لكن هناك دولا لا تمتلك الموارد لكنها استطاعت تحقيق التنمية و التقدم. و يشير آخرون إلى أن البلد المتخلف هو البلد الذي يسيطر الإنتاج الأولي فيه على الناتج القومي، و تنخفض نسبة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هناك بلدانا زراعية لكنها متقدمة مثل استراليا و نيوزيلندا. و من ناحية أخرى يرى البعض أن البلد المتخلف هو البلد المتخلف تكنولوجيا، و هذا صحيح لكن التخلف التكنولوجي هو نتيجة من نتائج التخلف. و تجدر الاشارة إلى أن كل تعريف يركز على جانب واحد من جوانب التخلف، لكنها في النهاية تشير إلى أن البلدان المتخلفة هي التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل و المعيشة للغالبية العظمى من السكان.

و من الجدير بالذكر أن وصف التخلف استنادا إلى جانب واحد يمثل نظرة قاصرة و غير متكاملة، كما أن التعريفات السابقة ركزت على نتائج التخلف و ليس على الأسباب. و التخلف طبقا للفكر الحديث ينظر له على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد – اقتصادية، اجتماعية، ديمغرافية و سياسية.

و يرى (D. Deers) بأن التخلف له أبعاد ثلاثة هي الفقر و البطالة و عدم المساواة بين الأفراد.

و نستنتج مما سبق بأنه من الصعوبة بمكان اعطاء تعريف محدد للتخلف، كما أن البلدان المتخلفة اقتصاديا تتباين فيما بينها، فبعضها لم يشهد التطور في الماضي و ليس لديه تجربة، و بعضها الآخر لا يزال في المراحل الأولى للتطور، و بعضها قطع أشواطا ملموسة. و هناك أقطار تمتلك مواردا و أخرى لا تمتلك أية موارد تذكر. و يرى البعض أن مشكلة التخلف ينبغي أن توصف على أساس مقارن و ليس على أساس مطلق، أي مقارنة التخلف بالتقدم.

و التخلف هو حالة اقتصادية و اجتماعية تعوق النمو الاقتصادي و تخلق عقبات في طريق استثمار الموارد الطبيعية استثمارا أمثلا و استخدام القوة العاملة المتوفرة استخداما أكملا بما يكفل تأمين إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية السكان.

2- المقاربة النظرية في تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي :

يختلف تفسير ظاهرة التخلف من اقتصادي لآخر ذلك أنه هناك من يعطي الأولوية لعامل على حساب عامل آخر، فمنهم من يعطي الأولوية إلى عوامل داخلية و آخر يعطي الأولوية إلى عوامل خارجية.

أ- أسباب داخلية للتخلف الاقتصادي :

- العامل البيئي :

يرى بعض الكتاب أن الأسباب الرئيسية للتخلف تكمن في الظروف المناخية المختلفة مستندين في ذلك على التوزيع الجغرافي للعالم حيث أن جميع الأقطار المتقدمة صناعيا تقع في المناطق معتدلة المناخ، بينما نجد أغلب البلدان المتخلفة واقعة في المنطقة الاستوائية أو في مناطق ذات مناخ قاري. فالظروف المناخية السيئة كشدة الحرارة و الرطوبة ... تؤثر سلبا على صحة السكان و على نشاطهم الاقتصادي بسبب كثرة انتشار الأمراض مما أثر على الحياة الاقتصادية و خاصة على الإنتاج الزراعي. في حين أن الظروف المناخية الملائمة تعمل على تسهيل و تعجيل عملية التقدم.

النقد : إن المعالجة السطحية السريعة لهذا العامل قد تعطي برهانا أكيدا لصالح هذه الفكرة فمما لاشك فيه إن المناخ يؤثر على الحياة الاقتصادية و خاصة على النشاط الزراعي و لكن ليست الظروف

المناخية السبب الرئيسي في التخلف لأن خارطة العالم تشير بوضوح إلى وجود عدد كبير من البلدان المتخلفة التي تقع في مناطق ذات مناخ معتدل كدول حوض البحر الأبيض و بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

كما إن دراسة التاريخ القديم تشير إلى إن عددا كبيرا من البلدان المصنفة اليوم تحت اسم دولة متخلفة، كانت في الماضي مهد الحضارات الإنسانية و التقدم في جميع مع العلم إن مناخ هذه الدول لم يتغير (الحضارة الفرعونية في وادي النيل، حضارات وادي الرافدين في العراق، الحضارة العربية في عصر الدولة الإسلامية)، و لهذا ليس من المنطقي أن نورد سببا ثابتا للتخلف كالمناخ بالنسبة لأي بلد في الوقت الحاضر و لاسيما إذا كان هذا البلد في طليعة البلدان المتقدمة بالماضي.

يرى بعض علماء الاقتصاد أن قلة الثروات الطبيعية تساعد على التخلف و وفرتها تساعد على التعجيل في عملية التقدم الاقتصادي للبلد. في حين أن الواقع ينفي ذلك فهناك كثير من البلدان المتخلفة التي تعتبر من أغنى بلدان العالم بثرواتها الطبيعية لكنها متخلفة كالجزائر، السعودية.

كذلك عدم وجود المعادن و خاصة الفحم و الحديد لم يحل دون التطور الصناعي لكثير من البلدان التي كانت فقيرة بثرواتها المعدنية كسويسرا، هولندا، فقد اعتمدت هذه الدول على استيراد أغلب المواد الأولية اللازمة لتطوير صناعتها الوطنية من الخارج.

و عليه فإن عدم أو قلة الثروات الطبيعية و لاسيما المعدنية لا تعتبر بحد ذاتها عقبة كبيرة أمام التطور الصناعي للدول النامية. و بالتالي لا يمكن اعتبارها سببا رئيسيا لتخلفها.

- العامل الديني :

هناك فئة من الكتاب يفسرون الأسباب الرئيسية للتخلف بالمعتقدات الدينية و يوجهون ذلك إلى المجتمعات الإسلامية، فهناك عادات تسيطر على المجتمع مثل نظرة الرجل إلى المرأة، التعامل بالقروض و معدل الفائدة الربوي ... فكيف يبنون الاستثمار في ظل غياب المصادر الذاتية ؟ و عليه يعتبرون الدين كمعرقل للتنمية.

نقد : تعتبر هذه النظرة متحيزة نظرا لإنكارها للدور التاريخي الواضح الذي لعبه الإسلام في نقل الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية و الرومانية إلى أوروبا خلال القرن 18 و 19. كما إن الإسلام دينا إيجابيا تقدميا يدعو الناس إلى التحرر، و يشجع المبادرة في المجالين الفكري و الاقتصادي كبحثه عن العمل، و هذا الدين ساعد الأمة العربية على إقامة حضارة قديمة يعرف لها التاريخ مثيلا. أما في

الفترة التي ذهب فيها الناس بتفسيراتهم للدين الإسلامي نحو مفاهيم تتصف أحيانا بالاتكالية و الحتمية (القدرية) قد كان مرده إلى ما شاهده العالم الإسلامي من ركود، و تدهور اقتصادي و اجتماعي وسياسي.

إذن المشكلة ليست في الدين في حد ذاته بل في تفسيراته و فهمه و ممارساته.

- العامل الثقافي و الاجتماعي :

يرجع بعض الاقتصاديين التخلف إلى العامل الثقافي و الاجتماعي ذلك إن تدني المستويات الثقافية و الاجتماعية يؤدي إلى عرقلة فرص التنمية و التقدم، حيث أن هيمنة العادات و التقاليد والأعراف و القيم لعبت دور في أسر هاته المجتمعات و عدم السماح لها بالانطلاق نحو الأمام، فقد أثرت على الإنفاق الاستهلاكي و على التوجه نحو الاستثمار و الادخار. و قد يساعد التخلف الثقافي والاجتماعي على التوجه نحو المضاربة و شراء العقارات و ممارسة النشاط التجاري ذي الربح و المردود الريعيين بدلا من التوجه نحو الاستثمار في الصناعة و التكنولوجيا، كذلك تؤثر على مدى توجه المرأة نحو العمل والمشاركة في النشاطات المختلفة الأمر الذي ينعكس على الإنتاج و الإنتاجية.

رغم أهمية العامل الثقافي و الاجتماعي و النفسي في تفسير حالة التخلف إلا أن مثل هذه العوامل هي نتاج لحالة التخلف فالتخلف يلد التخلف من جيل لآخر نظرا للعلاقة القوية بين التخلف الثقافي والاجتماعي و بين التخلف الاقتصادي و لا يمكن أن تشكل سببا لها.

ب- الأسباب الخارجية للتخلف :

أغلبية الاقتصاديون في دول الجنوب يعتبرون أن الاستعمار هو السبب الرئيسي في تخلف هاته الدول، فهو لم يكتفي فقط باستنزاف طاقات و خيرات طبيعية و بشرية للدول المستعمرة بل ألحق ضرر بالبنية الثقافية، الاجتماعية و الاقتصادية لهاته الشعوب و شوهها، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، و بالرجوع إلى تاريخ التطور الاقتصادي للعالم. نجد أن ظهور الثورة الصناعية وبتأثير ضغط الرأسمالية، و تنفيذا لمبدأ التقسيم الدولي للعمل و تطبيقا لمبدأ حرية التجارة العالمية فإن اقتصاديات البلدان المتخلفة قد وجهت بشكل معين يجعل منها اقتصاديات تابعة أو ملحقة للاقتصاديات المتقدمة، و مع مرور الزمن و حتى بعد حصولها على الاستقلال أصبحت اقتصاديات البلدان المتخلفة جزء مكملا و تابعا لاقتصاديات البلدان الصناعية.

نقد : لقد حاول بعض الكتاب الغربيون الدفاع عن الاستعمار بحجة أنه لم يقم على جر البلدان المتخلفة إلى التخلف و التأخر و إنما حالة التخلف التي تعاني منها هاته البلدان هي التي أدت إلى ظهور الاستعمار، أي إن البلدان المستعمرة لم تصبح هدفا للاستعمار لو لم تكن متخلفة، و على العكس

الاستعمار هو من طورها بنسبة معينة تحقق لها مظاهر التقدم و التطور في ميادين الصناعة والتكنولوجيا.

كما أن هناك بلدان لم تستعمر كاليمن و السعودية لكنها متخلفة، لهذا لا يمكن اعتبار الاستعمار سببا رئيسيا للتخلف.

و الواقع إن الاستعمار لا يمكن اعتباره أصلا أو سببا للتخلف الاقتصادي لكنه سببا في إطالة حالة التخلف و تعميقها عن طريق خلق مشاكل جديدة لهاته الدول.

3- مؤشرات التخلف (سماته و مظاهره) :

تشترك الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي في مجموعة من الصفات أو السمات التي تميزها عن الدول المتقدمة، منها ما هو اقتصادي و ما هو سياسي و اجتماعي. و إن اختلفت في درجات توافرها إلا أنها تمثل إلى حد كبير صفات و خصائص يجب التخلص منها للقضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادي. نذكر منها :

أ- انخفاض مستويات المعيشة و ارتفاع معدلات الفقر:

تعاني معظم الدول المتخلفة اقتصاديا من انخفاض مستوى المعيشة و الذي يمكن قياسه كميا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و معدل نمو الدخل القومي، و سوء توزيع الدخل القومي. أو بصورة كيفية عن طريق قياس مستوى التعليم و نسبة الأمية و مدى توافر الخدمات الصحية مثل المياه النقية و الصرف الصحي و غيرها من المعايير التي تصنف ضمن الخصائص الاجتماعية.

ب- انخفاض إنتاجية العمل :

تعاني الدول المتخلفة بصفة عامة من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة. و يرجع أسباب انخفاض الإنتاجية إلى :

- نقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية؛
- تخلف تقنيات الإنتاج في ميدان التنظيم و التسيير؛
- تدني استخدام التكنولوجيا و الثورة الإعلامية؛
- ضعف التكوين و التعليم؛
- ضعف المستوى الثقافي و الحضاري للمجتمعات (غياب الوعي)؛
- ضعف المستوى المعيشي، الصحي، الخدمات، ...

ت- **التخصيص في ميدان الإنتاج الأولي :**

تتسم البلدان المتخلفة بأنها تتخصص بالمنتجات الأولية كالزراعة و الصناعات الاستخراجية دون أن تمتد عملية الإنتاج لتشمل المراحل اللاحقة، و لهذا يسهم القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة بالحصة الأكبر في تكوين الناتج القومي الإجمالي، و يستوعب الجزء الأكبر من العاملين، كما يتسم هذا القطاع بالتخلف التكنولوجي و أن معظم الإنتاج الزراعي يستهلك ذاتيا.

و نجد كذلك دول معينة يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية على الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي و من الصادرات إلا أنه لا يشغل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي العاملين نظرا لتطور هذا القطاع تكنولوجيا لكونه يعود للشركات الأجنبية و يصدر إنتاج هذه القطاعات على شكل مادة خام و بالتالي لا ينتفع البلد من القيمة المضافة.

و يعود سبب التخصيص الأولي إلى الاستعمار الذي لعب دورا كبيرا في تشويه اقتصاديات هاته الدول لأنه سوف يحتاج إلى هاته المواد الأولية بدرجة أكبر بل و حتى ألحق ضرر في البيئة فشوه البنية الاقتصادية (كالجزائر حول زراعة القمح إلى الكروم).

ث- **التبعية للأسواق الخارجية :**

لها مظاهر عديدة :

- **التبعية في الميدان العلمي و التكنولوجي :**

مع تعاظم التوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي أضحت فيه المعرفة محرك للإنتاج و أغلى رأسمال في العالم. فمن يملك معرفة يفرض وجوده في السوق العالمي خاصة مع ازدياد دور الاعلام و الاتصال والتكنولوجيا.

لركب هذه التغيرات و رسم المكانة ضمن هذا العالم أصاب العديد من دول الجنوب الوهم أن امتلاكها للتكنولوجيا و مدى استخدام الحاسوب و الانترنت و الاعلام و الاتصال سيصبح بلدا متطورا. لكن في واقع الأمر هناك فرق بين من يستهلك المعرفة و من ينتجها.

- **التبعية في ميدان المبادلات التجارية :**

على الرغم من العولمة و إلغاء الحدود و الحواجز وفتح الأسواق، إلا أن المبادلات التجارية مازالت تتسم بعدم التكافؤ فهي لصالح بلدان الشمال.

– التبعية المالية :

هي نتيجة لتفاعل مختلف التبعيات الأخرى، فغالبية هاته البلدان المتخلفة هي بلدان مدينة والسبب المباشر هو الإفراط في طلب القروض خاصة إذا كانت غنية بالمواد الأولية و الخامات. فالعولمة المالية أصبحت أهم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية بسبب تعاظم المال.

ج– النمو الديمغرافي :

تعاني العديد من الدول المتخلفة من الضغوط السكانية حيث يزداد عدد السكان بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية و الاقتصادية و ذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة و انخفاض الوفيات و ارتفاع الخصوبة، في حين النمو الاقتصادي منخفض و بالتالي عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية من أكل – سكن – صحة – تعليم.

4– معايير التخلف :

من الصعوبة بمكان تحديد معايير محددة لظاهرة التخلف الاقتصادي نظرا لكون هذه المشكلة معقدة و مركبة و ذات جوانب متشابكة. و لهذا فليس هناك اتفاقا على معيار محدد شامل يضم كل الصفات بالرغم من وجود معايير عديدة مثل :

أ– نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي الهيكل الاقتصادي.

ب– نسبة الإنتاج الصناعي إلى اجمالي الإنتاج، لكن ارتفاع هذه النسبة ما هو إلا نتيجة و ليس سببا للرخاء الاقتصادي و لهذا فإن هذا المعيار ليس مقبولا.

ت– حصة رأس المال للفرد، لكن انخفاض حصة رأس المال ليس معيارا للتخلف و إن رأس المال ضروري لكنه ليس كافيا للتقدم.

ث– حصة الفرد من الخدمات التعليمية و الصحية، و ما إلى ذلك.

إلا أن معيار الدخل هو الأكثر شيوعا في الإستخدام للدلالة على تقدم أو تخلف البلد، بحيث أن البلد الذي يكون متوسط دخل الفرد الحقيقي فيها أعلى من حد معين يعتبر ذلك البلد متقدم في حين أن البلد الذي يكون دخل الفرد فيه أقل من ذلك فإنه يعتبر متخلف.

و بطبيعة الحال فإن الحد الفاصل بين التقدم و التخلف خاضع للاختلاف تبعا للأساس الذي يتم اعتماده، و الفترة الزمنية التي تعتمد لاحتساب الدخل. فقد تم تحديد 300 دولار سنويا كحد فاصل بين التقدم و التخلف في فترة ما، و في فترة لاحقة تحدد ذلك المؤشر بنحو 500 دولار و هكذا.

و لابد من الإشارة إلى أن اعتماد معيار الدخل يخضع للعديد من الاعتراضات و ذلك بسبب العيوب التي يعاني منها، و من بين هذه العيوب ما يأتي :

- ❖ إنه معيار تحكمي و يخضع لاعتبارات غير محددة بشكل دقيق و لا يوجد اتفاق حوله.
- ❖ لا يوجد مفهوم محدد للدخل، إذ تأخذ بعض البلدان بالمفهوم الواسع للدخل في حين تأخذ بلدان أخرى بالمفهوم الضيق، مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بين البلدان. إلا أنه مع تبلور مفاهيم محددة من قبل الأمم المتحدة أخذت مفاهيم الدخل تتقارب فيما بين البلدان المختلفة. كما أن معدل الدخل لوحده قد لا يعبر بالضرورة عن مدى التقدم الاقتصادي إذا كان مصدر الدخل يمثل نوعا من الريع (Rent).
- ❖ هناك بعض النشاطات في البلدان المتخلفة لا يتم احصاءها و بالتالي لا تدخل ضمن مفهوم الدخل مثل بعض النشاطات الزراعية. كما أن النشاطات المنزلية للمرأة لا تدخل ضمن احصاءات الدخل القومي.
- ❖ إن تحديد الأسعار يتم بطرق مختلفة لدى البلدان المختلفة مما يجعل المقارنة فيما بينها غير يسيره وإن تحديد أسعار الصرف تشبه مشكلة تحديد الأسعار إذ أنها تختلف من بلد لآخر.
- ❖ إن معدل دخل الفرد لا يعكس الدخل الفعلي الذي يستلمه الأفراد، كما أن الدخل القومي للفرد قد لا يعبر عن حالة الرفاه الاجتماعي إذا رافقه تكلفة اجتماعية باهظة كالتلوث البيئي أو التأثير السلبي على القيم والعادات الاجتماعية.

و رغم كل هذه العيوب و التحفظات يبقى الدخل معيارا عمليا يعكس إلى حد ما حالة التخلف مما يجعله من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام لتوفر البيانات عنه، كما أن حالة التقدم الاقتصادي عادة يرافقها ارتفاع مستوى الدخل.

و أخيرا فإن معيار الدخل لا يمكن أن يغني عن استخدام معايير أخرى مكملة لقياس حالة التخلف مثل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي و نسبة المشتغلين في الصناعة في اجمالي العمالة و نسبة المتعلمين من اجمالي عدد السكان و نسبة الأطباء إلى السكان و حصة الفرد من رأس المال و من الطاقة ...

ثانيا : التنمية مبادئ و مفاهيم عامة :

تعد التنمية من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي و الاجتماعي. فهي تعبر عن جهود متواصلة لتحقيق التحول الإيجابي في مختلف القطاعات، بما يضمن تحسين نوعية الحياة و الاستجابة

لتطلعات الأفراد و المجتمعات. كما أنها ترتبط بمسار طويل المدى يهدف إلى تعزيز القدرات الذاتية، وتقليص مظاهر الاختلال، و فتح آفاق جديدة للنمو و التطور في شتى المجالات.

1- مفاهيم أساسية :

أ- النمو الاقتصادي :

هو تلك المؤشرات الكمية التي توضح التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني لبلد ما أو في أحد فروعه. و عادة ما يجري التعبير عن هاته المؤشرات أما بنسبة مئوية أو بأرقام مجردة، كما يعرف النمو الاقتصادي بوجود عدد معين من العوامل التي من شأنها أن ترفع الإنتاج و الدخل إلى فترة طويلة. حيث يقترن السؤال عن كيفية زيادة الموارد و الطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل و هي بالتالي عملية مستمرة و طويلة الأجل و ليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية اعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، و لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية و خارجية بطرق تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

ب- التوسع الاقتصادي :

هو الزيادة الظرفية للإنتاج و بالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.

ت- التقدم الاقتصادي :

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع و الخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة – بين فترة و أخرى – لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

و يعرف التقدم الاقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان ". و يعبر التقدم الاقتصادي عن " مجموع التحسنات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي المرافقة للنمو ".

و منه يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

ث- **التنمية الاقتصادية :**

النمو هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد و النمو الديمغرافي و إنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره. و تعرف التنمية بأنها: سلسة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو ". كما تعرف أيضا بأنها تلك العملية المتعددة الأبعاد و التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، السلوكية و الثقافية والنظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني و استئصال جذر الفقر المطلق في مجتمع ما.

هذا المفهوم يعني أن التنمية أعمق من النمو فهي بالضرورة يتضمن محصلة التغيرات العميقة التي تمس البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ... أي مستقبل التطور الاجتماعي. و منه يمكن القول أن التنمية هي النقلة النوعية من اقتصاد يتسم بالتخلف و الحرمان إلى اقتصاد يتسم بالكفاية و التحسن والتطور. و منه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

- احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد و الموجه للاستثمار.

2- الفرق بين النمو و التنمية :

من خلال ما سبق ذكره حول مفهوم النمو و التنمية، يمكننا استنتاج أبرز نقاط الاختلاف بينهما :

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات.	- تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.
- يعبر عن تغير كمي فقط أي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، أي تهتم بزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
- لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنويعه.
- يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط، و يعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري و لكنه غير كاف لتحقيقها.	- تمس جميع الجوانب حيث أنه عملية شاملة.
- لا يمكن الجزم أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو الاقتصادي.	- يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة.

3- أهداف التنمية الاقتصادية :

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، و ليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، و لكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، و يمكن حصر أهمها في الآتي:

أ- زيادة الدخل الوطني :

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، و هو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها و ازدياد نمو سكانها و لا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، و الإمكانيات المادية و الفنية و التكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل زيادة السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية و الفنية، فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال و الكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، و لا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب مما سوف يزيد من الإنتاجية.

ب- **رفع مستوى المعيشة :**

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس ومسكن، و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. و لا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ت- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات :**

تعاني معظم الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني و من انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول و الثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر و انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي و التعليمي و المعيشي، و تزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان و اتسعت أقاليم الدول و تباينت، و سيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير إنتاجية أو اكتنازها، وتعاني غالبية الدول من عجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الحاجات الأساسية، فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج مما سيؤثر على ميزان المدفوعات، لذلك فإن زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها، و إحدى وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

ث- **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني :**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية.

إن تخلف القاعدة الإنتاجية مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات و هيمنة قطاع واحد، و ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي و تبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي و تحديد مستوى النشاط، تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و التي تسعى التنمية لتحسينها. إذ في ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء استراتيجية تحقق أهداف هذه الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بنية و هيكل اقتصاديات هذه الدول.

الأهداف الأخرى للتنمية :

تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، و التي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات تجسدت في :

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تخفيض معدل الوفيات أثناء الولادة.
- مكافحة فيروس نقص المناعة و الملاريا، و غيرها من الأمراض.
- كفاءة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

4- محددات التنمية الاقتصادية :

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المحددات في التغيرات المتعددة للمجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية في المجتمع.

أ- **تراكم رأس المال :**

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جدا لتحقيق التنمية، و لكن هذه العملية تتطلب أولا توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات و توفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها، و لكي تتم عملية الاستثمار لابد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام و القدرات البشرية و المستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات و في حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في

الاقتصاد، و لكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان و افتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، و هذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة و يجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة، و بالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلا و ذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية، و لكن زيادة الإنتاج الحاصلة على حساب زيادة رأس المال تتعلق بعاملين هامين يظهران من خلال المعادلة التالية :

$$dy = dk \div m$$

حيث أن :

dy : تعبر عن الزيادة في الإنتاج.

dk : الزيادة في رأس مال المستثمر.

m : معامل رأس المال.

و هنا في المعادلة يمكن القول : إن dy يمكن أن تعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أي يمكن أن تعبر بشكل أو بآخر عن معدلات النمو المتحققة.

و يقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال المستثمر في الإنتاج و بين قيمة المنتجات المتولدة عنه، وبمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات الرأسمالية الواجب استثمارها مقابل الحصول على وحدة واحدة من المنتجات.

و سيتم الآن ذكر بعض العوامل المؤثرة على معامل رأس المال لأن كل ما يؤثر في زيادة أو تخفيض معامل رأس المال من شأنه أن يؤثر بدوره في معدلات النمو المتحققة، و من هذه العوامل :

- كيفية استخدام رأس المال المتراكم :

هل تم لاستبدال أرصدة الإنتاج القديمة المستهلكة بأخرى جديدة، أم تم إضافة أرصدة إنتاج جديدة؟.

حيث أن إضافة أرصدة إنتاج جديدة سوف تؤدي إلى زيادة حجم المنتجات بشكل أكبر من استبدال الجديدة بالقديمة. حيث أن معامل رأس المال سوف يتجه نحو الانخفاض كلما كان نصيب الاستثمارات في إضافة أرصدة إنتاجية جديدة في مجمل الاستثمارات أكبر.

- البنية الهيكلية لرأس المال المستثمر :

هل تم توزيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية المباشرة أم في المجالات الإنتاجية غير المباشرة (مثل القاعدة الهيكلية، السكن، الطرقات ...) ؟

حيث أن الأخيرة لا تساهم في زيادة الإنتاج بصورة مباشرة، و أنه كلما زاد نصيب الاستثمارات في المباني و الإنشاءات كلما ارتفعت قيمة معامل رأس المال، و بالتالي انخفض الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من نفس كمية رأس المال المستثمر في مجالات إنتاجية مباشرة، كما أن التركيب البنيوي للاستثمارات يتحدد بعوامل موضوعية، مثل الارتباط المتبادل لبعض الأنشطة و الفروع الاقتصادية من جهة (ارتباطها مع العالم الخارجي مثلا)، و التطور الاقتصادي للبلد المعني من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال : قد لا يؤدي توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة و الفروع ذات معامل رأس المال المتدني إلى تحقيق معدل نمو مرتفع بصورة آلية، و ذلك أنه من خلال المبادلات مع العالم الخارجي، فإن منتجات الفروع ذات الكثافة الرأسمالية العالية المستوردة من الخارج تبادل بكميات أكبر من المنتجات الوطنية المنتجة في فروع ذات كثافة رأسمالية ضعيفة، و النتيجة أن معدل النمو في البلد المعني سيكون أقل مما يعطيه التركيب البنيوي الوطني للرأسمال المستثمر داخليا.

- مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية :

كلما تدنى مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية ترتب على ذلك ارتفاع في قيمة معامل رأس المال و بالتالي تدني في معدلات النمو، لذلك يتوجب عند القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع إعطاء أهمية خاصة لمستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية الممكنة في ضوء حجم الطلب الداخلي وإمكانيات التصدير للخارج.

- مستوى تركز الاستثمارات :

و يقصد بتركز الاستثمارات تركز رأس المال الذي يعني تركز نشاط اقتصادي معين بيد عدد من المؤسسات الكبيرة الاحتكارية أو الاتحادات الصناعية، إذ أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر فعالية من المؤسسات الصغيرة، و الاتحادات الصناعية تكون أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير من المؤسسات المنعزلة، كما يقصد بتركز الاستثمارات تقصير فترة إنجاز المشاريع التي من شأنها تقليص حجم رأسمال المستثمر غير الداخل في عملية الإنتاج بعد، و بالتالي تؤدي إلى تخفيض معامل رأس المال. و تركز الاستثمارات يعني أيضا تركيزها في بعض اتجاهات النمو الرئيسة اللازمة لتحقيق أهداف محددة.

و في البلدان النامية تبرز مشكلة تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج الذي يعتبر من الضروري تقديره كما ذكر سابقا فمن الكتاب من يرى أن هذه النسبة مرتفعة في البلدان النامية بسبب الاتجاه نحو مجالات تتطلب مقادير مرتفعة من رأس المال اللازم لتوليد ناتج إضافي، كما أن محدودية الموارد الطبيعية تستدعي ضرورة إحلال رأس المال محل الموارد، إضافة إلى انخفاض كفاءة استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة و بالتالي ارتفاع معامل رأس المال إلى الإنتاج، وبالمقابل فإن هناك من يرى بأن توفر موارد طبيعية غير مستغلة يمكن من تحقيق ناتج مرتفع من خلال استخدامها برأسمال قليل، و معامل رأس المال مرتبط أيضا بمراحل النمو التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ففي المرحلة الأولى و هي مرحلة الإنتاج الصناعي الصغير، حيث يغلب العمل الحرفي و المؤسسات الصغيرة يكون معامل رأس المال منخفضا بسبب غلبة العمل اليدوي على العمل الآلي، أما بداية مرحلة الإنتاج الصناعي الكبير فترتفع قيمة معامل رأس المال بسبب توجيه استثمارات كبيرة إلى القاعدة الهيكلية وضرورة بناء فروع صناعية جديدة كثيرة. و بعد أن تكون القاعدة الهيكلية قد أقيمت تبدأ مرحلة غلبة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في مجمل الاستثمارات الرأسمالية و كذلك يزداد دور التقدم التقني كعامل من عوامل التوفير في الاستثمارات الرأسمالية و بالتالي ينخفض معامل رأس المال.

و غالبية البلدان النامية تتأرجح بين المرحلتين الأولى و الثانية، لذلك إذا أرادت أن تحقق تنمية أسرع و أوسع و أن تدفع اقتصاداتها نحو الأمام عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال بالمقارنة بما هو عليه الحالي في الوقت الحاضر.

ب- **الموارد الطبيعية :**

هناك خلاف واضح بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية، فمنهم من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسما و أساسيا في عملية التنمية، و يربطون بين توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا و فرنسا ... و تحقيق النمو فيها، أما الآخرون فيرون أنها لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها تساعد على ذلك، فهناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق تنمية جيدة جدا رغم افتقارها للموارد الطبيعية، و بالمقابل هناك بلدان نامية تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق تنميتها في الوقت الحاضر، و في سياق هذا الحديث لابد أن يذكر الاختلاف الكبير بين البلدان النامية و المتقدمة و هو أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور و التقدم التكنولوجي التي حققتها، والقدر الواسع من رأس المال و كفاءة العنصر البشري، و الفن الإنتاجي المتطور، تستطيع تطبيق الإحلال و المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها

محل العنصر الإنتاجي النادر، و بذلك تعوض النقص في الموارد الطبيعية، كما أنها تستطيع أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية، كما أنها تستطيع أن تعوض النقص باستيراد ما تحتاجه من الموارد.

أما وضع البلدان النامية المتمثل بنقص رأس المال و تأخر الفن الإنتاجي و انخفاض كفاءة العنصر البشري، و ضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته في جعل قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة، و يضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية.

ت- **الموارد البشرية :**

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، و لكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي ؟ يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل :

- إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، و تتوقف هذه القدرة على معدل و نوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم.

- الاستثمار في الموارد البشرية و خلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية يجب أن تتضمن أيضا تخطيطا للموارد البشرية و ذلك من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، و من الملاحظ أنه في مجرى عملية التنمية في البلدان النامية قد وجه استثمار قليل للغاية في تنمية الموارد البشرية و يعود السبب في ذلك إلى :

❖ إن عملية الاستثمار في الموارد البشرية تستغرق وقتا طويلا و لا تبرز آثار و نتائج هذا الاستثمار إلا بعد فترات طويلة قد تصل إلى 15 سنة و قد تزيد عن ذلك.

❖ إن الاهتمام بهذا الجانب برز أخيرا، و لم تتوفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية و الناتج القومي.

لقد تركز اهتمام معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية و تبريرهم أن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية، و أن تكوين رأس المال المادي يرافقه و ينجم عنه تكوين رأس المال البشري، و هنا يمكن القول : إن الموارد البشرية أصبحت الأساس في ثروة الأمم حيث أن رأس المال و الموارد الطبيعية عوامل سلبية في عملية الإنتاج، و أن الكائنات البشرية هي العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال و تستغل هذه الموارد الطبيعية، و تبني السياسة الاقتصادية، و تعمل باتجاه تحقيق التنمية، و خصوصا في الوقت الحاضر وما تحمله التنمية من استخدام لأحدث المنجزات العلمية و التكنولوجية، إذ لا يمكن الاستفادة منها بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة و القادر على إدارتها و تكييفها وتطويرها بما يتلاءم و حاجة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية، إذ يذكر أن فشل برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الموارد البشرية الماهرة و الفنية.

ث- **التقدم التكنولوجي :**

هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي :

التكنولوجيا المحايدة و التكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال، و يحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية و توليفة مدخلات عناصر الإنتاج.

أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل و رأس المال، و يحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة و مهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية و شرائط الفيديو و التلفزيون و وسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال، و يحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات و المحاريث الآلية ...، و تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و ذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع، و تبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة و ذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، و تساهم أيضا في اكتشاف و إضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة و أكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.

و لابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم و التكنولوجيا و ذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص و بالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية، و بما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساسا للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت الحاضر و التي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة، و إن عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطورا موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية، أو تلك التي تستخدم قدرا كبيرا من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي.

و قد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور بعض السلبيات منها :

– فرض كلف و أثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار و آلات و مكائن تتطلبها المشروعات.

– فرض أجور ورواتب و مخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء و الفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة.

– فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع.

– اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل و تسليمه جاهزا، و بذلك يحرم البلد النامي من متابعة انشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلا من صيغة المشروع الجاهز.

لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم و ترتكز إلى أسس و أهداف واضحة و أن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات و المؤسسات و توفير الباحثين المختصين و الأجهزة، و تحفيزهم على العمل ماديا و معنويا، و العمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها و ظروفها.

5- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

لاشك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية و إن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد و المؤسسات أدوارا يلعبونها و واجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية و أدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار و توائم بين المستويات.

و قد يثور تساؤل عن ما هي مسئوليات المواطنين في قضية التنمية ؟

نظريا على الفرد في ظل العدالة الاجتماعية أن يعمل بأمانة و كفاءة بالقدر الذي يزيد من الإنتاج وعليه يزيد و ينصرف ذلك في صورة فائدة للاقتصاد القومي تتمثل في زيادة المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار ... و هذا المفهوم هو ذات المفهوم الذي يمكن فيه تحديد مسئوليات المؤسسات المنتجة التي عليها مراعاة حقوق العمال و الالتزام بإنتاج سلع مطابقة للمواصفات و صالحة للاستخدام بما يزيد من عوائدها و أرباحها، و التي تصب أخيرا في صورة أرباح منتجين و أجور عمال و منظمين.

أما دور الدولة في التنمية فهو هام بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات و سن القوانين و سلامة تطبيقها و حماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين و كل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية و كيفية تعبئة المدخرات و توجيهها للاستثمارات و إيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية.

أ- ماهية التمويل :

التمويل : اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار و الأجور و ليست على الناتج و العمالة أثناء الدورة الاقتصادية. و قد استمر هذا التقليد بصعوبة، و ضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية و الدول النامية في الأربعينيات و الخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية و هي السياسة النقدية، و قد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة لأن جزء كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة و غيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي، و كانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع و الخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الإفريقية منخفضة الدخل.

و يصعب الاستخدام الكفء لأدوات السياسة النقدية في مواجهة التغيرات الدورية حتى في الدول ذات الاستخدام النقدي العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و أخيرا ساءت أسعار الصرف الثابتة في الدول جميعها و منها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، و حتى 1972 و قد تراخى الالتزام بتثبيت سعر الصرف في السبعينات في عدة دول.

و من بداية الثمانينات ازدادت إمكانية إسهام السياسة النقدية عند تطبيقها السليم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الآجال القصيرة. أما فعاليتها في الأجل الطويل فكانت أقل قبولا.

و من خلال ما سبق نحدد تعريفا للتمويل كما يلي :

« توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك ».

« و يعرف كذلك بأن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار و تقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات المنشأة ».

و منه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية و الأجنبية الموجهة لإنجاز و إحقاق برامج و مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ب- **المصادر الداخلية لتمويل التنمية :**

و يمكن تقسيمها إلى :

- **الادخارات الاختيارية :**

هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد و المشروعات طواعية و اختيارية و تتمثل في:

❖ **مدخرات القطاع العائلي :**

و تمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة و تتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي :

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين و المعاشات.
- الودائع في البنوك و صناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
- سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة.

❖ **مدخرات قطاع الأعمال :**

و يقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات و تنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، و ادخارات قطاع الأعمال العام « الإدخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز .Deficit) (Spending و هو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة و هذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية ».

– الإدخارات الإجبارية :

و هي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية و يتمثل في الإدخار الحكومي و الإدخار الجماعي و التمويل التضخمي.

❖ **الادخار الحكومي :**

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه لتمويل الاستثمارات و تسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، و تعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها و إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب و مجالات الاستثمار و التنمية المستهدفة.

❖ **التمويل التضخمي :**

و هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة و يتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية و يسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج و من مساوئ هذا الأسلوب نجد :

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة و تأخذ قيمتها و منه انخفاض المدخرات و ارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي ترتفع الأسعار و هذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية و السلع بدلا من العملة المحلية و هذا يقلل من عملية الاستثمار.

- تفاقم العجز في الموازنة العامة و في ميزان المدفوعات « زيادة الواردات و نقص الصادرات ».

❖ **الادخار الجماعي :**

هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة و يحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة و التعويضات و المعاشات.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج عن المدخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و يقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار و بدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم و يقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن 25 % من إجمالي الدخول (بلغت معدلات الادخار في كوريا 34,5 % – تايلاند 34 % – شيلي 28,6 %) و من حيث أن جزء من المدخرات يجد طريقة للاستثمار فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقا عادلة لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة و نزاهة و ألا يؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

و يرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار و التنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار و أي كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية و العمالة المناسبة كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة و تظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة و الملائمة للوصول للتوظيف الكامل و كذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الاستثمار للمدخرات و تؤدى إلى ضغوط تضخمية و يطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجرة عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض و هو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلة الاستثمار و من ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية. و يرى الاقتصاديون أن من

الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية و التي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات و من ثم التنمية الاقتصادية و يمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي :

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية و هذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة.
- تطوير و تحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.
- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية بل يتعين أن تكون بالمجان كي تجتذب صغار المدخرين بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدى إلى توجيه احتياطاتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، و هو الأمر الذي ينعش من الاستثمارات و من ثم التشغيل و بدء دورات اقتصادية جديدة.
- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار و توظيفها توظيفا جيدا و هذا الأمر سيجعل الأفراد أكثر ميلا للادخار (تعد صناديق الاستثمار مثالا طيبا أو كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها وعاء ماليا لتجميع المدخرات و استثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء متخصصين)، فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

ت- **المصادر الخارجية لتمويل التنمية :**

تتعدد صور و أشكال المساعدات الإنمائية و التمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي :

- **التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية :**

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التنمية الدولية و مؤسسة التمويل الدولي.

❖ **البنك الدولي للإنشاء و التعمير :**

و أنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها :

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

* توفير المعونات الفنية لإعداد و تنفيذ الخطط الاستثمارية و الإنمائية و المساهمة في إعداد و تدريب الكوادر الفنية و الإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك. ويقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

المؤسسات المساعدة للبنك الدولي : هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

– مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956 : و ينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

– مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 و تعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة و آجالها طويلة تقدم للدول النامية « شديدة الفقر و يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل ».

– الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، و تأسست عام 1988.

❖ **صندوق النقد الدولي :**

و يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي و اختناقاتها الهيكلية و إزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية و منع حدوث أزمات مالية.

– **المنح و الإعانات :**

تلعب المنح و الهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية باعتبارها إحدى مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج و لاسيما بالنسبة للدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر و لاشك أن المنح و الهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة و بشفافية مطلقة تحول و استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها كأن تستخدم في سداد الأجور و الإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث.

و في هذا الصدد فإن استخدام المنح و الهبات في برامج التنمية سيؤدى لتحسين رأس المال البشري و الطاقات الإنتاجية و التصديرية و يشكل بدوره أدوات هامة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية و مرافق المياه و الطاقة و الصرف، و هي شروط هامة لرفع كفاءة الاقتصاد بوجه عام.

و لكن يرى البعض أن للمنح و الهبات تكلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية حيث أنها عادة ما تكون بشروط من قبل الدولة المانحة التي غالبا ما تفرض رؤيتها السياسية و الاقتصادية كشرط للمنح أو

مبررا للمنع. هذا و يربط البعض بين المنح و الهبات و العون الإنمائي، و الواقع أن هناك فرقا بينهما فالمنح و الهبات عادة تدفقات مالية أو عينية لا ترد في حين أن العون الإنمائي قد يأخذ صورة قروض طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي. و العون الإنمائي الرسمي قد يكون في صورة عون مالي أو معونات فنية و يلعب دورا مكملا للموارد الأخرى الموجهة لتمويل التنمية خاصة في الدول ذات الطاقة الأقل قدرة على استقطاب الاستثمار المباشر الخاص و عادة تكون أثار العون الإنمائي الرسمي ذات أثار ايجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامه من خلال تحسين سياسات و استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني مستهدفة تخفيف الفقر و توفير العيش الكريم لأفراد المجتمع من خلال الحد من البطالة و رفع مستويات الدخول و هذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيسي لإحداث التنمية.

إن فعالية العون الإنمائي الرسمي لتحقيق أغراض التنمية في الدول الفقيرة رهن بأن تقلل الدول المانحة من تكاليف منح العون و جعلها مرنة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية و أهدافها في الدول المستفيدة أو متلقية العون و استخدام طرق توزيع المساعدات الأكثر مناسبة و الأكثر ملائمة لاحتياجات الدولة المتلقية.

هناك إلى جانب الدول وكالات و منظمات متخصصة في منح العون الإنمائي مثل الاونروا وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية و اليونيسيف و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق الأمم المتحدة للسكان و برنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية.

و بشأن المساعدات الإنمائية العربية تمتلك المنطقة العربية العون من المؤسسات و الصناديق المالية و التنموية بخلاف بعض الشركات و يأتي الصندوق الكويتي و صندوق أبوظبي و الصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية والنامية و يقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالي 130 دولة، أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و صندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي و دعم موازين مدفوعات الدول العربية من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية و القطاعية خاصة القطاعين المالي و المصرفي.

أما على المستوى الدولي فهناك البنك الإسلامي للتنمية و صندوق الأوبك للتنمية الدولية بخلاف هذا فهناك العديد من شركات الاستثمار العربية المشتركة و من أهمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار و الاتحاد الزراعي ... إن تحقيق الاستفادة من العون الإنمائي الرسمي يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة

على معدلات كافية للاستثمارات المتنامية و زيادة القدرات البشرية مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على كافة الأصعدة ذلك أن الفساد أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظرا لكونه عائقا للتقدم و مانعا للتنمية الاقتصادية المستدامة. إضافة إلى ذلك فهناك الاستقرار السياسي والأمني و احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون و توافر ضمانات العدل المجتمعي و وجود مناخ ديمقراطي و هي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية. فضلا عن ذلك فإن وجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق مع احترام حق الملكية و تنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية و الخارجية وتطوير النظم الضريبية و الجمركية كلها مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه و حق المواطن في الحصول على حقه من ثروات بلاده في إطار من الحرية والاختيار.

- **القروض :**

قد تكون عامة أو خاصة : فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين و معنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

- **الاستثمار الأجنبي :**

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها : و هو نوعان :

الاستثمارات الأجنبية تنقسم إلى الاستثمارات عامة و تكون من الحكومات و استثمارات خاصة وتكون من القطاعات و الشركات و المؤسسات الخاصة في البلدان أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.

و يعني الاستثمار اقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقة و الاستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين و بهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفين :

اقتصادي : و يتمثل في تحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع و يكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع الطاقات الإنتاجية للدولة.

اجتماعي : و يتمثل في تحقيق رفاهية المواطنين و يكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم و الثقافة.

أما الاستثمار على المستوى الفردي أو على مستوى المنشآت فإنه يعني الإنفاق على الأصول المختلفة. و لأهمية الاستثمار فإن الدول تولي له أهمية كبيرة و تقرر له أدوارا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية و يتضح ذلك من الحرص على رفع معدلات الاستثمار. و المعروف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدخرات الأفراد و الشركات و الجهات الحكومية) و تلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار، وفي كل الأحوال فإن المستثمر أو الطرف الذي سيقوم بالاستثمار يضع أمام ناظريه هدفا متمثلا في تحقيق معدل مقبول من العائد على استخدام أمواله و ضمان استرداده بدون مخاطر أو بأقل قدر منها، و هو الأمر الذي يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخا ملائما أو مشجعا للمستثمر و كلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي. و تعد الاستثمارات الأجنبية سندا هاما للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبئ الديون الخارجية و عبئ خدمتها، كما أنها تساهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول و ما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح و من ثم إضعاف الحافز على الاستثمار لاقترانه بزيادة مضطردة في النفقات و عدم القدرة على المنافسة في سوق السلع و الخدمات ... و يعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي :

- ❖ الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية – المادية).
- ❖ الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد.
- ❖ تحسين الموارد و استغلالها استغلالا أمثل.
- ❖ يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج و تقليل التكلفة الإنتاجية و بالتال دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.
- ❖ يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية.
- ❖ قدوم كفاءات فنية و إدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي.

❖ تحسين موازين المدفوعات و الحد من تأثير الديون الخارجية و فوائدها.

❖ زيادة الإمكانيات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات و تعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

❖ دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول المستثمرة و الأخرى المتلقية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة :

الاستثمارات المباشرة :

و يقصد بها المشروعات التي يقوم المستثمر الأجنبي بإنشائها في دولة ما و يتملكها أو من خلال المشاركة مع مستورد وطني أو يسيطر على إدارة المشروع و ترتبط ملكية المستثمر الأجنبي للمشروعات من خلال قيامه بتصدير رؤوس الأموال عقود التصنيع و المشروعات المقامة تحت حق التصنيع و مشروعات تسليم المفتاح و كذا عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج.

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت أسهما (حقوق ملكية) أو سندات (حقوق دين).

و قد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، و ذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها.

و الاستثمار المباشر يستطيع المستثمر من خلاله اختيار مجال الاستثمار من المجالات التي تعرضها الحكومات و الذي يحقق للمستثمر قدرا من توجيه المشروع أما المستثمر غير المباشر يمكن للسلطات توجيه الاستثمار بما يتفق و الصالح العام من ذلك إمكانية توجيه رؤوس الأموال الناتجة عن السندات الحكومية لاستيراد السلع الضرورية، و تختلف فرص ربح الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر في إمكانيات الربح للاستثمار المباشر حيث أنها أكبر على المدى الطويل نظرا لأنه يتجه عادة إلى فروع الإنتاج أو الخدمات التي تحقق ربحا في حين تكون إمكانيات الربح للاستثمارات غير المباشرة على المدى القصير.

الاستثمارات المباشرة و موازين المدفوعات :

للاستثمارات المباشرة و فوائدها و أرباحها دورا في هيكل ميزان المدفوعات، فعندما تكون الاستثمارات واردة من الخارج فإنها تقيد بالجانب الدائن في الميزان (جانب الإيرادات) في حين أن فوائدها و الأرباح المتولدة عنها المحولة إلى الخارج تعد بمثابة مدفوعات و تقيد في جانب المدين. أما

الاستثمارات الوطنية في الخارج فهي تقيد في جانب المدفوعات (المدين) في حين أن فوائدها و أرباحها المحمولة إلى الداخل فهي تقيد في جانب الإيرادات (الجانب الدائن). و الواقع أن الاستثمارات المباشرة و تدفقها إلى بلد ما على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية و دورها المؤثر على التنمية إلا أن تحقيق الآثار المرجوة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه و توجهاتها و الأنشطة التي تعمل فيها.

و من الإنصاف أن نذكر أن تدفقات الاستثمار بنوعيه المباشر و غير المباشر يحكمها في الحقيقة اعتبارات متعددة قد يأتي على رأسها المواقف السياسية للدول المتلقية للاستثمارات و مدى رضاء الدول المصدرة للاستثمارات عليها و مدى الاستقرار فيها وفقا لرؤية الدول المصدرة و هو أمر بعيد إلى الأذهان موقف الولايات المتحدة الأمريكية و تأثيرها على قرار البنك الدولي للإنشاء و التعمير بسحب عرض تمويل بناء السد العالي مما دفع بالقائد (جمال عبد الناصر) إلى تأميم قناة السويس. و هناك معوقات أخرى تمثل قيودا على جذب الاستثمارات في البلاد النامية عبارة عن :

معوقات مؤسسية : تتمثل في قصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار و تعددها و جمود القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار و الضمانات الخاصة بعدم التأميم و المصادرة و الحق في استرداد رؤوس الأموال و تحويل الأرباح.

معوقات في البنيان الإنتاجي : و يتمثل في نقص و تخلف الهياكل الأساسية أو قاعدة رأس المال الاجتماعي و تخلف قطاعات الخدمات (النقل و المواصلات) و هو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية و عدم وجود قاعدة من العمال المهرة و إلى جانب ذلك تخلف أسواق المال و محدوديتها و كذا وجود قاعدة من الصرف بما يعكس اضطرابات تخيف المستثمر.

المناخ الفكري و العقائدي السائد : و يتمثل في وجهة نظر الدولة المتلقية بأساسيات التعامل مع الأموال الوافدة و حقها في مصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفقا لخطة التنمية بها و كذا موقف الدولة من حرية التجارة و النقد الأجنبي و حركة الأسعار، وجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، أيضا سوء حالة الأمن و تفشي الفساد ...

الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في الدول النامية :

هناك آراء متباينة في وجهات النظر بين مؤيدي الاقتصاد الحر و معارضيه من الاشتراكيين يساندهم في ذلك ممثلي مدرسة التبعية، فنجد أن الرأسماليين مقتنعين بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع و من ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية، و هنا يلعب الاستثمار الأجنبي

المباشر كحزمة من رأس المال و الفن الإنتاجي و المصارف و الهياكل الإدارية و التنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية دورا إيجابيا في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية على حين يرى الاشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال و استنزاف موارد هذه الدول.

يرى الرأسماليون أن رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الدول المتلقية يمكن أن تساعد في تضييق الفجوة الضخمة المترتبة على نقص المدخرات المحلية في مواجهة البرامج الاستثمارية الطموحة، كذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية على دولة يعني زيادة في الطلب على الموارد المحلية، مما يعني تشغيل هذه الموارد بما يمثل مساهمة تنموية إيجابية، أيضا يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل العجز في الميزان التجاري خاصة في حالة نقص أو عدم زيادة الاستيراد، كما أن الاستثمارات المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات تمثل مصدرا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية من خلال تدريب العناصر المحلية و خلق عمالة متخصصة مما يمكن من تضييق الفجوة التكنولوجية بين العالم المتقدم و النامي، كذلك يرون أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلقت نوع من الديناميكية في الاقتصاد حيث سيكون على القطاع الذي تعمل فيه الاستثمارات الأجنبية دور القائد و من خلال أثار الدفع الخلفية و الأمامية لهذا القطاع تحدث أثارا إيجابية على التنمية و لا يقتصر الأمر هنا على تزايد الإنتاجية و إنما أيضا سيحدث ارتفاع في أجور العمال و انخفاض تكاليف الإنتاج و هو أمر في النهاية كما يرون سيكون في صالح عملية التغير الكيفي و الوصفي للمجتمع.

أما الاشتراكيون فإنهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست أكثر من وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية بل يؤكدون أن الاستثمارات الأجنبية (مباراة صفرية النتيجة) بمعنى أن مكاسب المقرضين تعني في الوقت نفسه خسارة للبلد المضيف (لدولة النامية). و الواقع أن آراء الاشتراكيين تنطلق من نقطة العداء التاريخي للدور الذي لعبته الرأسمالية من خلال السيطرة و إعاقة تنمية الدول النامية و دليلهم على ذلك أن معظم الاستثمارات حسب رؤيتهم متوجهة نحو التصدير للدول المتخلفة مما يعني نقلا للتجارة و ليس خلقا لها من خلال توسيع سوق الدول المتلقية كما أن معظم الأنشطة البحثية المتصلة بالتنمية تتم أو تجري في البلد الأم مصدرة الاستثمارات الأجنبية كما أن معظم السلع الإنتاجية تنتج في الدول الصناعية المتقدمة في حين يتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستراتيجية و قطاع الخدمات و هذا في صالح الدول المتقدمة و من شأنه إفقار الدول النامية كما أن الاستثمارات يمكن أن تكون بمثابة أداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة.

أيضا هناك من يؤكد على أن الشركات الأجنبية تستخدم نظم إنتاجية تعتمد على كثافة رأس المال مما يقلل الطلب على العمالة الوطنية.

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلى الدولة الأم مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الإعفاءات الضريبية و الجمركية المقررة للشركات المستثمرة.

الأخطر من ذلك أن من الآثار التي تنتج عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمارات خلق روابط ثقافية و تبعية تكنولوجية مع حدوث تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية و المتمثلة في ظاهرة الازدواجية، كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبا في ميزان مدفوعات الدول النامية حيث يصاحب عملية التنمية في البداية زيادة ملموسة في استيراد السلع الإنتاجية و الوسيطة بل السلع الاستهلاكية و الترفيهية تحت تأثير أثر المحاكاة و تغير الأنماط الاستهلاكية و يزيد على ذلك أن بما لدى الشركات الدولية من قدرة تنافسية كبيرة أن يقضي على الشركات الوطنية المنافسة و يزيحها من السوق. كما يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسيات دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي حيث تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات و الأسمنت ...

كما لا يمكن إغفال دور الشركات متعددة الجنسيات في التدخل في الشئون الداخلية للدول المتلقية بالشكل الذي يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدول للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية.

بقي لنا أن نشير إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الايجابية في حالة الاستقرار المجتمعي و استخدام الأموال الواردة في مشروعات إنتاجية تزيد من الكفاءة الاقتصادية للمجتمع دون أن يصاحب تدفقها استغلال اقتصادي و تحكم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية و تابعة لها.

6- متطلبات التنمية الاقتصادية :

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في النقاط التالية :

أ- التخطيط و توفير البيانات و المعلومات اللازمة.

ب- الإنتاج بجودة و توفير التكنولوجيا الملائمة.

ت- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

ث- وضع السياسات الاقتصادية.

ج- توفير الأمن و الاستقرار.

ح- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط لذا سنقوم بشرح هذه المرحلة الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان النامية حيث نجد أن Tony Quick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط، حيث يبدأ التخطيط من الاتجاهات و الأهداف السياسية و الحكومية و محاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية و خاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها انجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة. و تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ و السياسات ذات الاتساق الداخلي و يتم اختيار هذه المبادئ و السياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية و تحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترداد به بشأن القرارات اليومية، كما تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله و معنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

و لضمان الأمثلية و الاتساق تستخدم الخطة نموذجا للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالآراء المستقبلية لاقتصاد الدولة، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة فقد تكون خمس سنوات مثلا، و يتم التعبير عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل و يمكن استخدام مدى زمني أطول.

7- أبعاد التنمية الاقتصادية :

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة و متعددة تتمثل فيما يلي :

أ- البعد المادي الاقتصادي للتنمية :

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف و بالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية و هذا ما يعرف بجوهر التنمية.

ب- البعد السياسي :

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية و حلت التنمية محل الاستقلال لأن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي، و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستثمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر

الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

ت- **البعد الاجتماعي :**

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، و هي الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية و قد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية و التحديث، فعرف التحديث على أنه التحول في الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية، كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر و الخدمات الاجتماعية و إعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

ث- **البعد الدولي للتنمية :**

إن فكرة التنمية و التعاون الدولي قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و فادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي و إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و لهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7 % كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الأونكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو بلغ 6 % إلا أن مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق الأهداف الإنسانية.

8- **مقاييس الفقر (أو التنمية) :**

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز و التنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة. و قد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ففي البدء كان مقياس الفقر (أو التنمية) هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن. و نستعرض نبذة مختصرة عن تطور هذه المقاييس.

أ- **الناتج القومي الإجمالي (GNP) :**

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة زمنية طويلة. إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الـ GNP

بالأسعار الثابتة). و يؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر و التصنيع، و لا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

ب- **الناتج القومي للفرد (GNP Per Capita) :**

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، و هنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. و من جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء. و قد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

ت- **الحاجات الأساسية (Basic Needs) :**

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد و بسبب خيبة الأمل مع مقاربات النمو و توزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس اشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 و قد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخمسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء و الماء و الكساء و السكن و الخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان). و بذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار اشباع الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

ث- **مؤشرات اجتماعية (Social Indicators) :**

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و مكوناته و الأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية. و قد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية (Physical Quality of Life Index) و التي اعتمدها (MORRIS) و كذلك مقياس التنمية البشرية Human développement Index أو ما يعرف اختصارا بـ (HDI) و الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و فيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين :

- مؤشر نوعية الحياة (P.Q.L.I) :

و من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة (D. Morris) لتطوير مقياس جديد للتنمية و هو مقياس نوعية الحياة المادية (PQLI) و يتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، و القراءة و الكتابة عند العمر 15 سنة. و يقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان، و يؤخذ متوسط المكونات الثلاث، و كل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33%. و يقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى و تمثل المئة المستوى الأعلى. و بخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى و المساوي إلى مئة قد أعطي إلى عمر 77 سنة والحد الأدنى المساوي إلى واحد أعطي إلى عمر 28 سنة و ضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة.

و على سبيل المثال فإن توقع الحياة البالغ 52 سنة يمثل متوسطا بين الحد الأدنى و الحد الأعلى (28-77) سوف يعطي علامة تبلغ 50. و كذلك بالنسبة لوفيات الأطفال فإن الحد الأعلى كان عند 9 أشخاص لكل ألف و الحد الأدنى 229 شخصا لكل ألف.

أما معدلات القراءة و الكتابة فتقاس بالنسبة المئوية من واحد إلى مئة، و حالما يتم ترتيب موقع البلد بالنسبة إلى توقع الحياة و وفيات الأطفال و القراءة و الكتابة على مقياس يتراوح بين واحد و مئة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه من خلال المكونات الثلاثة، مع إعطاء وزن متساوي لكل منهم.

و الانتقادات التي وجهت إلى هذا المقياس هي أنه مؤشر محدود، و أنه يكمل مؤشر الـ (GNP) و لا يستبدله، كما أنه لا يقيس النمو الاقتصادي، و لا يفسر الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، و لا يقيس الرفاه الكلي أي لا يعبر عن مدى اشباع الحاجات الأساسية بل يقيس نوعية الحياة، و التي تهم الفقراء. إلا أنه رغم كل هذه المحددات فإن المقياس يمكن أن يستخدم لتوصيف بعض الأقاليم المتخلفة و مجاميع من المجتمع الذين يعانون من الإهمال.

- مؤشر التنمية البشرية (HDI) :

إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل من البلدان النامية و البلدان المتقدمة بشكل منظم و شامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و ذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية (HDR) Human

développement Reports. و تمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، و الذي بدأ في عام 1990، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية (HDI) Human développement Index. و كما هو الحال مع مقياس (PQLI) السابق ذكره فإن مقياس الـ (HDI) يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر، و هي المرتبة الأدنى، و ينتهي بواحد، و هي المرتبة الأعلى، في مقياس التنمية البشرية.

و يستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف التنمية و هي طول فترة الحياة، و تقاس بتوقع الحياة عند الولادة، و المعرفة، و تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (و يمثل ثلثين) و متوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، و مستوى المعيشة و يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي، المرجح بمعدل القوة الشرائية ((Purchasing Power Parity (PPP) لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة. و باستخدام هذه المكونات الثلاثة للتنمية و استخدام معادلة معقدة إلى البيانات العائدة لنحو 175 من البلدان المختلفة فإن مقياس (HDI) يعمل على ترتيب كل البلدان إلى ثلاث مجموعات : التنمية البشرية المتدنية – 0,50) (0,0 و التنمية البشرية المتوسطة (0,50 – 0,79) و التنمية البشرية المرتفعة (0,80 – 1,0).

و تجدر الإشارة إلى أنه عند كل سنة فإن مقياس (HDI) يقيس المستوى النسبي و ليس المطلق للتنمية البشرية، و إن تركيزه على أهداف التنمية و ليس على وسائل (means) التنمية (كما هو الحال مع مقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد لوحده). و عليه فإن مقياس التنمية البشرية قد ساهم مساهمة كبيرة في تحسين مفهومنا لمحتوى التنمية، و إنه يبين لنا أي من البلدان قد نجحت و ما هو مستوى انجاز المجموعات المختلفة و الأقاليم المختلفة ضمن بلدان العالم المختلفة. و من خلال الجمع بين البيانات الاقتصادية و الاجتماعية فإن مقياس (HDI) يسمح للبلدان بأن تستخدم مقياسا أوسع لقياس إنجازاتها في مجال التنمية بشكل نسبي و بالتالي تعمل على تركيز سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مباشر على القضايا التي تستحق الإهتمام الأكبر.

و هكذا فإن مقياس التنمية البشرية يأخذ ثلاث مؤشرات بنظر الإعتبار و هي توقع الحياة و التعليم و دخل الفرد الحقيقي.

و قد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 1996 بأن مقياس التنمية للعام 1993 أشار إلى أنه من بين 174 بلدا فإن 57 منها كانت مستوياتها مرتفعة و نحو 69 بلدا كانت متوسطة و نحو 48 بلدا كانت في مستوى متدني من التنمية البشرية.

و من الانتقادات التي وجهت إلى مقياس التنمية البشرية هي :

- ❖ إن ثلاث مؤشرات فقط ليست كافية لتبيان مستوى التنمية البشرية، حيث هناك جوانب أخرى مثل وفيات الأطفال و التغذية و التي تعتبر مؤشرات مهمة.
- ❖ إن مقياس التنمية البشرية مقياس نسبي و ليس مطلقا، فإذا تحسنت كل البلدان بنفس المعدل فإن البلدان الفقيرة لن يتغير موقعها.
- ❖ إن المقياس يحول الاهتمام بعيدا عن عدم المساواة الكبيرة.
- ❖ يغفل المؤشر بعدا مهما من أبعاد التنمية و هو الحرية الإنسانية.
- ❖ يغفل جوانب أخرى مثل الشعور بالأمن و انعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق.

و أخيرا فإن البعض يؤكد بأن ناتج الفرد الحقيقي مضافا إليه بعض المؤشرات الاجتماعية قد يكون أفضل.

المحور الثاني : نظريات التنمية و التخلف

يعتبر موضوع التنمية و التخلف من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام الباحثين، لأنه يرتبط مباشرة بواقع الشعوب و مسار تطورها. و مع اختلاف تجارب الدول بين من حققت تقدما و من بقيت تعاني من مظاهر التأخر، ظهرت محاولات متعددة لتفسير هذه الظواهر من خلال ما عرف بنظريات التنمية و التخلف، و تبرز أهميتها في كونها أداة لفهم واقع المجتمعات و تحديد العوامل المؤثرة في مسارات تطورها، و هو ما يمنحها مكانة أساسية في تحليل قضايا التنمية و التخلف في السياقات المعاصرة.

أولا : نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية و في الخمسينات من القرن الماضي بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، و تركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية التالية : الفقر، التخلف، التبعية. و كذا نتيجة اهتمام الأمم المتحدة و المؤتمرات الدولية بقضايا التنمية، وسنقتصر على دراسة و تحليل نظريات التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد و الإدارة و الاجتماع، و ذلك على النحو التالي :

1- النظرية الكلاسيكية :

لم يقدم الاقتصادي آدم سميث نظرية خاصة في التنمية الاقتصادية بشكل مستقل، لكن وضع مجموعة من الأفكار الأساسية و التي يمكن اعتبارها أفكارا حول التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال كتابه الشهير " ثروة الأمم " و الذي صدر سنة 1776، حيث أشار بصورة غير مباشرة إلى مشكلة التنمية الاقتصادية و كان الهدف هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و ما هي العوامل التي تعيقه وتقف في طريقه، و قد تمثلت هذه الأفكار في ما يلي :

أ- تقسيم العمل :

يعتقد الاقتصادي آدم سميت أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية الاقتصادية، و أساس رفع الإنتاجية و زيادة مهارات العمال، حيث أن تخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة، هو وضع يعطي لهم القدرة على الإنتاج بكميات أكبر و بنفس الجهد المبذول من طرفهم.

ب- **تراكم رأس المال :**

و حسب آدم سميث دائما فإن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه إلا عندما يستطيع العمال استخدام الآلات و المعدات المتخصصة من أجل ضمان تقسيم العمل و بالتالي زيادة في نصيب الفرد من الدخل و هذا لا يتأتى إلا عن طريق تراكم رأس المال الذي يراه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ت- **حجم السوق :**

بالإضافة إلى تراكم رأس المال، يوجد قيد أخر على تقسيم العمل في رأي الاقتصادي " آدم سميث " هو حجم السوق من أجل شراء كافة السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير و يتجلى هذا من خلال زيادة دخول الأفراد، بزيادة إنفاقهم على السلع و كذلك يتبع حجم السوق في حالة إيجاد عملاء للسلع المحلية في الدول الأخرى.

أما جون ستيوارت ميل فينظر إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال، حيث تمثل الأرض و العمل عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق و يتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سماتها هي :

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة قانون تناقص غلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس، و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و زيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل نمو الربح عند حده الأول و تحدث حالة من الركود.

نقد النظرية الكلاسيكية :

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها و المتمثلة في زيادة السكان من ناحية و تناقص الغلة من ناحية أخرى، و قد تناولت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، و تبين في الواقع عدم

تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية و لم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

2- نظرية مراحل النمو لروستو :

تعتبر نظرية المؤرخ الاقتصادي والت روستو من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات. و استنادا إلى هذه النظرية، التي اشتهرت في الأوساط الأكاديمية بعد نشر روستو كتابه المشهور " مراحل النمو الاقتصادي : البيان غير الشيوعي "، سنة 1960، يمكن وصف التحول من التخلف إلى التطور على أساس سلسلة من المراحل يفترض أن تمر فيها جميع البلدان.

الشكل (01) : مراحل النمو لروستو

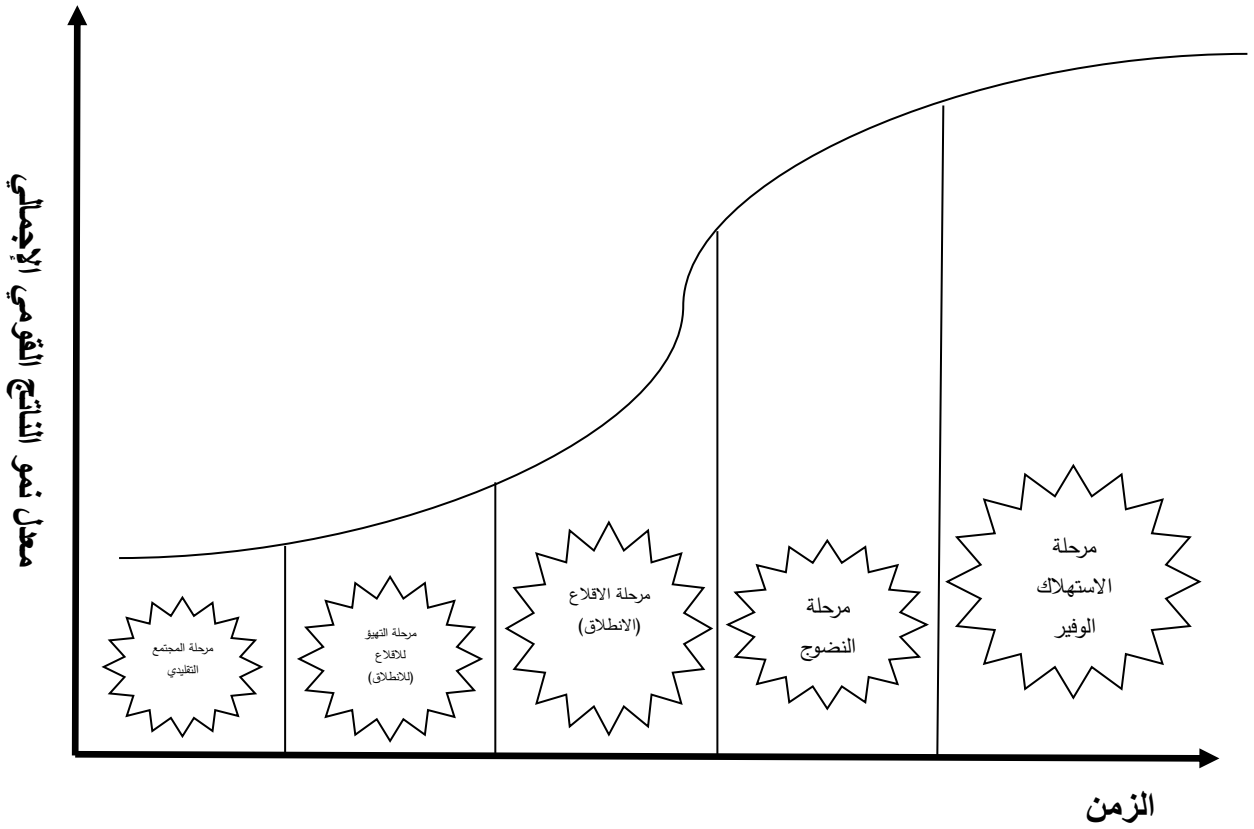

هذه النظرية تعتبر أن التخلف هو تأخرا زمنيا فحسب. فالنمو طبقا لهذه النظرية يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني بحت و إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة اللاحقة. و يميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمي و تكنولوجي فقط.

خصائص مراحل النمو لروستو :

تتسم كل مرحلة من هذه المراحل بخصائص معينة تعكس مدى الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة التقدم في المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية.

- **مرحلة المجتمع التقليدي :**

فيها تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا، يتسم اقتصادها القومي الطابع الزراعي التقليدي، و يتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي بها.

و من مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد، و انخفاض مستوى الإنتاجية و صغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. و قد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالصين و دول الشرق الأوسط و دول حوض الأبيض المتوسط و بعض دول أوروبا في القرون الوسطى. و يعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق :**

تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الانطلاق، و فيها تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها و التخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها.

و من مظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع الوسائل العتيقة للإنتاج، و إدخال الوسائل الحديثة و قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة والاهتمام بإنشاء الطرق، و السكك الحديدية و الموانئ و من مظاهرها كذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و يعتقد روستو أن ظهور طبقة مختارة وممتازة من المفكرين تخرج على اطار التفكير التقليدي للمجتمع، و كذلك حدوث بعض التطورات الثورية في الكيان الاجتماعي و السياسي للمجتمع إنما يعدان من الشروط الأساسية للتهيؤ للانطلاق.

و قد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت فعلا هذه المرحلة كألمانيا، اليابان و روسيا.

- **مرحلة الانطلاق :**

و هي أهم مرحلة في مراحل النمو الاقتصادي، و تتصف الدولة خلال هذه المرحلة بأنها دولة ناهضة، حيث تسعى جاهدة للقضاء على أسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم و النمو الاقتصادي عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية، و إحداث ثورة في أساليب الإنتاج و التوزيع، و انشاء الصناعات الثقيلة، و النهوض بالزراعة و التجارة و وسائل النقل و المواصلات.

و حسب روستو تضم هذه المرحلة التغيرات التالية :

- ✓ معدل الاستثمار و الادخار الحقيقي يمكن أن يفوق 5 % الدخل القومي و يصل إلى 10 % أو أكثر؛
- ✓ الصناعات الحديثة تتطور بسرعة؛
- ✓ ظهور اطارات سياسية و اجتماعية مهمة في القطاع الخاص؛
- ✓ حتى تنجح مرحلة الانطلاق يجب تعديل الانتاجية الزراعية بصفة مطلقة و جذرية.

- **مرحلة السير نحو النضوج :**

مرحلة الانطلاق متبعة بمدة طويلة للتطور مدعمة بوتيرة منتظمة، تحاول تطبيق تكنولوجيات حديثة لكل القطاعات. فالاقتصاد الذي كان في مرحلة الانطلاق ينتظم على العموم حول مجموعة من الصناعات و التقنيات قليلة نوعا ما، سيرتبط خلال هذه المرحلة بطور أكثر تعقيد و بتقنية أكبر دفعا، مثل صناعة الفحم و الصناعات الميكانيكية الثقيلة، و من جهة نظر شكلية يعرف النضوج بالمرحلة التي يؤكد فيها الاقتصاد أنه قادر على الذهاب إلى ما بعد الصناعات التي ساهمت في انطلاقه.

إنها المرحلة التي يبين فيها الاقتصاد أنه يملك الموارد الثقنية و روح المبادرة اللازمين للإنتاج.

- **مرحلة الاستهلاك الوفير :**

يصل المجتمع بعد مرحلة النضج إلى مرحلة أخرى تسمى بعصر الاستهلاك الوفير، الذي يتم فيه انتقال دور القيادة إلى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة و الخدمات و تظهر في هذا المجتمع ثلاث أهداف رئيسية، تسعى إلى زيادة الرفاهية العامة.

- ✓ **الهدف الأول** : و هو المضي بالدولة نحو القوة و بالتالي نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية و الخارجية.
- ✓ **الهدف الثاني** : هو العمل على استخدام الموارد المتوفرة للمجتمع الناضج لإقامة دولة الرفاهية وذلك بتدعيم الأهداف الإنسانية و الأمن الاجتماعي.
- ✓ **الهدف الثالث** : و يرمي إلى التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء و السكن و الملبس أي الانتقال إلى استهلاك السلع المعمرة و الخدمات.

نقد النظرية :

في معرض النقد لهذه النظرية يلاحظ البعض :

- ضحالتها الشديدة في تفسير التخلف. فقد اسقط روستو من تحليله مقولة النظام الاقتصادي والاجتماعي، و ابقى فقط على الرأسمالية. كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القوى العالمية و المحلية التي تعوق عملية نمو قوى الإنتاج.
- انتقد البعض نهج روستو في التحليل على أنه يتسم بالميكانيكية و الستاتيكية في الربط بين المتغيرات الاقتصادية. و عليه فلا يمكن اعتبار نظرية المراحل نظرية مقنعة لتفسير حالة التخلف الاقتصادي، فالبلدان المتخلفة ليست في مجموعها مناطق متأخرة على طول الخط بل بعضها عرف في الماضي عهودا للإزدهار و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. لكن هذه البلدان قد دخلت مرحلة ركود وجمود. و لهذا فإن أسباب التخلف هي تاريخية في أساسها. كما أن اعتقاده أن التجارب التنموية للدول منفصلة عن بعضها البعض هو أمرا ليس مطلق الصحة؛ فالتخلف ما هو إلا انعكاس لمحيط جزء منه الاستعمار.
- من جملة نقائص هذه النظرية أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أمرا حتميا، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين، و حدد روستو نسبا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى، و هذا الواقع غير صحيح بالنسب التي ذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي كي يجذب الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي هذا من جهة، من جهة أخرى فإن توافر مزيد من الادخار و الاستثمار هي شروط ضرورية و لكن ليست كافية للتعجيل بالنمو الاقتصادي؛
- بعض الفروض الضمنية للنظرية غير مناسبة للظروف الحقيقية لدول العالم خاصة الدول الأقل نموا، لأنها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة كما أن التنظيم داخل هذه الدول مختلفة كونها تحتاج في العديد من الحالات إلى عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية، العمالة الماهرة، المقدرة على التخطيط، التنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية و كلها متطلبات مكملة لعملية النمو تفتقر إليها الدول الأقل نموا. كما أن اعتبار طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، مغاير للحقيقة؛ لأن الظروف التي سادت في الماضي ليست بالضرورة تسود في المستقبل، و قد لا تواجه كل الدول نفس الظروف و بنفس الدرجة.

3- نظرية شومبيتر :

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة و في حالة توازن، و في هذه الحالة لا توجد أرباح، و لا أسعار فائدة و لا مدخرات و لا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية و يصف شومبيتر هذه الحالة بـ (التدفق النقدي) و مما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج و إقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، و لكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية و لكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

4- نظرية التغيير الهيكلي :

تركز نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المختلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، و المزيد من التنوع الصناعي و الاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي و الخدمي، و ذلك بتوظيف الأدوات السعرية و تخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية و الاقتصاد القياسي لتصف كيف تحدث هذه العملية التحويلية.

و هناك مثالين شهيرين لمدخل نماذج التغيير الهيكلي هما :

- ✓ النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس.
- ✓ أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينري.

أ- نظرية التنمية لآرثر لويس :

يعتبر نموذج أرثر لويس من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينات القرن الماضي، ركزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، و أصبح نظرية عامة في التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات و أوائل السبعينات، و الذي ما زال التمسك به مستمرا في العديد من الدول خاصة الأمريكية. و في ظل هذا النموذج فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين؛ أحدهما زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف الآهل بالسكان، يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل. و هي الحالة التي يصنفها لويس بفائض العمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق

إنتاجية عالية فيه، و القطاع الآخر صناعي حضري حديث تتحول العمالة الزائدة إليه تدريجيا و تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة و أجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة ثابتة معينة (يفترضها لويس بـ : 30 % حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي)، مما يؤدي إلى سرعة في حدوث التوسع يحددها لويس بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي.

فبمجرد الاستثمار يسمح بتوسع الإنتاج و زيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم. ما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية و زيادة التشغيل، و يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي و تحدث التنمية لحدوث التغير الهيكلي في الاقتصاد.

حسب لويس يتميز القطاع التقليدي بالكثافة العمالية حيث قدرها بحوالي 80 % إلى 90 % من السكان، و قد وضع له فرضين :

الأول : فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر.

الثاني : جميع أموال الزراعيين تشارك بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل و ليس بالإنتاجية الحدية.

نقد النظرية :

بالرغم من بساطة هذه النظرية و انسجامها مع التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي للبلدان الغربية، إلا أن الافتراضات الرئيسية التي تستند عليها لا تنطبق على الواقع الاقتصادي لمعظم بلدان العالم الثالث و ذلك لثلاثة أسباب هي :

- افترضت النظرية ضمنيا بان عملية خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في هذا القطاع. فكلما كانت معدلات التراكم الرأسمالي أسرع، كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي و ازداد الطلب على الأيدي العاملة. ولكن إذا افترضنا إعادة استثمار الأرباح في المعدلات الرأسمالية التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال، فمعنى ذلك إن فرص العمل الجديدة ستكون محدودة. و الواقع إن الأهم من هذا هو أن افتراض إعادة استثمار الأرباح لا ينسجم أصلا مع واقع الظروف الاقتصادية و السياسية في بلدان العالم الثالث، حيث يفضل معظم المستثمرين في هذه البلدان استثمار أموالهم في البلدان المتقدمة أو إيداعها في البنوك الأجنبية بدلا من استثمارها في بلدانهم

و ذلك لأسباب اقتصادية و سياسية هذا من ناحية، من ناحية أخرى فان الطبقة الرأسمالية في البلدان الفقيرة تميل إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية السائدة في البلدان الغنية، مما يعني زيادة إنفاقها على السلع الاستهلاكية الكمالية و السفر للخارج لأغراض السياحة بدلا من استثمار أموالها في المشروعات الإنتاجية، كما كان عليه الحال بالنسبة للطبقة الرأسمالية في البلدان الأوروبية خلال و بعد انتشار الثورة الصناعية؛

- افترضت النظرية وجود ظاهرة فائض العمل في المناطق الريفية و الاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، إلا أن الواقع قد يكون عكس ذلك بالنسبة لبلدان العالم الثالث، لا سيما تلك التي تتسم بوجود الضغوط السكانية، حيث تكون نسبة البطالة مرتفعة في المدن الكبيرة إذ تعاني من بطالة سافرة في القطاع الصناعي الحضري و القليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، حيث معدلات البطالة في القطاع الصناعي أعلى منها في المناطق الريفية على الرغم من وجود بعض المواسم التي يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي، و هو عكس ما افترضه لويس؛
- افترضت النظرية وجود سوق العمل التنافسي في القطاع الصناعي بينما تميل الأجور الحقيقية إلى الارتفاع في بعض بلدان العالم الثالث، مثل بلدان أمريكا اللاتينية، حتى وجود نسبة عالية من البطالة، وذلك بسبب وجود التنظيمات النقابية التي تتمتع بقوة تساومية كبيرة في الحياة الاقتصادية و السياسية في هذه البلدان.

ب- **نظرية أنماط التنمية :**

ركز Hollis Chenery في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي، و لا يتم ذلك من دون مراعاة زيادة الادخار و الاستثمار التي لم يشر إليها لويس في تحليله، و هو شرط ضروري للنمو و لكنه غير كاف، حيث يتطلب المزيد من التراكم الرأسمالي المادي و البشري، كما أن الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث يتطلب مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة، مثل الدول الاقتصادية، و التغيير الإنتاجي، و مكونات الطلب الاستهلاكي، و التجارة الدولية و استخدام المصادر، و كذا التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر و النمو و التوزيع السكاني.

إن الاختلاف في مستويات التنمية بين البلدان النامية و المتقدمة أو حتى بين البلدان النامية نفسها يرجع بشكل كبير إلى مجموعة القيود المحلية و الدولية، حيث تلعب القيود الاقتصادية مثل الموارد

الطبيعية للدولة و حجمها المادي و السكاني، أو القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية و أهدافها (وهي قيود محلية) دورا في عملية التنمية للبلد، و هي ليست في غنى عن التكنولوجيا و رأس المال الأجنبي و التجارة الدولية و المعونات و الهبات (و هي قيود دولية) التي تفرض شروطها و بشكل مختلف على مسار التحول الذي سارت عليه البلدان المتقدمة حتى استطاعت تحقيق التنمية، و بالتالي فلدى البلدان النامية فرصا مقدمة و معروضة من جانب البلدان الصناعية في فترات قيامها بالتنمية، هذا إلى جانب إن البلدان النامية جزء لا يتجزأ من نظام دولي متكامل و كبير، يمكن أن يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها.

يستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به Hollis Chenery و الذي يحدد أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973، و اعتمد في تفسيره لأنماط التنمية على المنهج القياسي الاقتصادي، حيث توصل من خلال دراسته إلى عدة خصائص لعملية التنمية والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

- الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، و الذي يؤدي إلى زيادة التحضر و زيادة نسبة النمو؛
- إن خطوات التنمية من الممكن أن تتأثر و تتغير وفقا للعوامل المحلية و الدولية، كذلك شملت التحويلات التراكم المضطرد لرأس المال المادي و البشري؛
- التغير في الطلب الاستهلاكي و التركيز على السلع الغذائية و الضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المختلفة و الخدمية؛
- انخفاض حجم الأسر و النمو السكاني.

إن التغيرات الهيكلية التي تم وصفها تمثل نموذجا متوسطا للتنمية من خلال الدراسة التجريبية على العديد من البلدان، و هي تقوم على فرضية أساسية مفادها أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو و التغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسية متشابهة في جميع الأقطار، تختلف سرعة و نمط تطبيق التنمية بينها تبعا للظروف المحيطة بها، فالعوامل المحددة لعملية التنمية تشمل الهبات من الموارد الطبيعية و حجم البلد و سياسات الحكومة و أهدافها و توفر رأس المال الخارجي والتكنولوجيا و البيئة التجارية الدولية مما يجعل التباين جوهريا أحيانا فيما بين الدول المتخلفة. على سبيل المثال فقد لوحظ أن ماليزيا و فنزويلا تأخر تصنيعهما فترة أطول حتى من بلد صغير غني بموارده. في

حين أن البرازيل تصنعت في مرحلة مبكرة أكثر مما تم تأشيره في النموذج. إن تفسير هذا الانحراف يعود إلى الكميات الكبيرة من رأس المال الخارجي و التكنولوجيا التي استطاعت البرازيل جذبها إلى البلد. وعليه فإن سرعة و نمط التنمية يمكن أن يختلف فيما بين البلدان طبقا للعوامل المحلية و الدولية. لكن رغم هذا الاختلاف إلا إن دعاة هذه النظرية يؤكدون أنه يمكن تشخيص بعض الأنماط التي تحصل في كل البلدان تقريبا خلال عملية التنمية.

5- نظرية التبعية الدولية :

حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير في سبعينات القرن الماضي من طرف مفكري العالم الثالث، و ذلك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة حول كل من نماذج مراحل النمو و التغيير الهيكلي.

ترى نماذج التبعية الدولية إن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية و سيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها ببعضها. وفق ثلاث تيارات فكرية هي :

أ- نظرية التبعية الاستعمارية الجديدة :

يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي للتنمية، فهو يعزو وجود استمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل بين البلدان الغنية و الفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يبقي على سيطرة دول المركز و تبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين و الموظفين الحكوميين ...، التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة و المكانة الاجتماعية و القوة السياسية و النخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي (مثل الجمعيات و الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و هي ممولة من طرف البلدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسيا في إبطاء التنمية، و ربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يحدث و يخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة و مستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة تتمتع بالرفاهية.

يرى كل من Paul Baran و Gunde Frank و سمير أمين أن الرأسمالية و الرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة و تحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، و إن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض

القيمة. كما يؤكد Emanuel إن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء و الفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة و إن عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافئ التبادل.

من جهة أخرى يعد العهد الاستعماري السبب المباشر للتبعية و ما تركه من استغلال اقتصادي شوه الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، التي أجبرت على تجهيز و تصدير المواد الخام إلى البلدان المتقدمة، مما أعاق التنمية الصناعية لديها، كما إن التوجه نحو التصدير و الهيمنة الأجنبية على هذه البلدان حد من نمو السوق الداخلي، و أعاق قيام الصناعات الأساسية الوطنية. و بالتالي فإن أصحاب هذه النظرية (الماركسيون الجدد) يرجعون حالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية عن طريق النخبة المحلية من أصحاب المصالح التابعة لها، و لهذا يكون إصلاح النظام الرأسمالي الدولي مطلبا ضروريا لتحرير دول العالم الثالث من الهيمنة و التبعية المباشرة و غير المباشرة.

ب- **فرضية المثال الكاذب :**

حسب مفكري ثورة التبعية الدولية و محاولة لإبقاء البلدان النامية في حالة التخلف، صيغت العديد من النظريات و النصائح المغلوطة و غير المناسبة لها من طرف البلدان المتقدمة بغية حصولها على التنمية و هو ما يسمى نموذج المثال الكاذب. و يرجع ذلك إلى التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات و المنظمات الدولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد قياسي غالبا ما يقود إلى سياسات غير سليمة و غير مناسبة، متحججين إن التنمية الأوروبية قد بنيت على استعمار و تحطيم الشعوب و تخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة.

ت- **فرضية الثنائية التنموية :**

تشكل فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في الأوجه التالية :

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد و في مكان واحد كأن توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف و المدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة و المستوى

التعليمي و الثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة و الأمية في بلد ما، أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية؛

– إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية و ليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية و ليست عابرة يصعب ازالتها؛

– لا يوجد تقارب بين القطاع (أو البلد) المتقدم و القطاع (البلد) المتخلفة، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، و يتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول و تدنيها في الثاني؛

– تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة و هي إن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل و تعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.

هناك إجماع من طرف مؤيدي نماذج ثورة التبعية الدولية باختلاف ايديولوجياتها على الفرض المطلق للنظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المركزة على النمو كمفهوم للتنمية، فهم يشككون في صحة نموذج لويس و شنيري، و يؤكدون على ضرورة توازن القوى الدولية و الحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي و المؤسسي محليا و دوليا، كما قامت بعض الدول المتبعة لهذا النهج بمصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون ملكية القطاع العام لها أكثر فعالية و تساهم في استئصال الفقر المدقع، وزيادة فرص التوظيف و تزيد من عدالة توزيع الدخل، و ترفع مستويات المعيشة.

لقد تخللت نظرية التبعية نقطتي ضعف رئيسيتين هما :

أولا : على الرغم من أنها قدمت تفسيرا لماذا تظل العديد من دول العالم متخلفة إلا أنها قدمت تفسيرا محدودا عن كيفية تحقيق الدول للتنمية؛

ثانيا : ربما يكون الأهم أن التجربة الاقتصادية للدول الأقل تقدما التي قامت بعمليات تأميم للصناعة كانت في معظمها ذات نتائج سلبية.

لكن بعض المؤيدين لهذه النظرية يرى أن أهم طريق فعال للتعامل مع المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير السريع نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي و الدولي، و المزج الحكيم بين النشاط العام و الخاص و ليس القطاع العام وحده، مثلما حدث في كثير من الدول أقل تقدما التي قامت بتأميم الصناعة فكان لها نتائج سلبية معاكسة، الأمر الذي يجعل مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة إن تحققه من نجاح عن طريق سياساتها المتنوعة، و بين ما يمكن إن يفعله نظام السوق الخاص، و الأفضل ما يمكن أن يحققه الاثنان معا.

6- نظرية الدفعة القوية :

ترى هذه النظرية أنه يجب أن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم و قوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو فهي ضد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، و الذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي " رودان ".

و لكي يطبق نموذج التنمية " النمو " الذي يقدمه رودان و القائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية فإنه يجب الأخذ بالاعتبارات التالية :

أ- أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يفترض أغلبها من الخارج، لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا؛

ب- أن يتضمن هذا النموذج أيضا انشاء الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال.

ت- الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة و مستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

و يقول رودان : " إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية "، و لعله من الواضح طبقا لهذه النظرية القائمة على الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية و البعد عن الصناعات الثقيلة التي تشكل الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي و من ثم التنمية لأنها تتضمن تبعية البلد المتخلف بالنسبة للدول المتقدمة و بقائه في وضعه.

هذا و يذهب أنصار هذه النظرية في تقريبها للأذهان إلى تشبيه وضع البلدان المتخلفة بحالة الطائرة التي تقلع عن الأرض، فكلما ينبغي للطائرة التي تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية قبل أن تحلق في الجو، لابد للبلد المتخلف أن يبذل حد أدنى من الجهد الإنمائي حتى يتسنى له التغلب على العوائق التي توجد و الانطلاق في طريق النمو الذاتي.

و مؤدى ما تقد أن البلدان المتخلفة لا تكون بالخيار بين النمو التدريجي البطيء و الدفعة القوية وإنما بين الإقدام على التنمية من عدم الإقدام عليها على الإطلاق، أو بعبارة أخرى بين التنمية الاقتصادية و استمرار الركود و التخلف المرادفين، و تبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطريقتين من الاعتبارات ترجع إلى عدم القابلية للتجزئة و الوفورات الخارجية،

وتتحصل بصفة أساسية في عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة، و ترجع أيضا إلى ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المتخلفة، و ذلك على النحو التالي :

أ- تتمثل عدم قابلية دول الإنتاج في التجزئة أساسا في كبر الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاقتصادي و الاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة و النقل و المواصلات و الإسكان و غيرها من الهياكل والخدمات الأساسية الضرورية (و التي لا غنى عنها) لتقدم التنمية و زيادة إنتاجية الاقتصاد في مجموعة، و على مستوى القطاعات و المشروعات لما تحققه من وفورات خارجية و تعذر إقامتها بصورة تدريجية و هي مشروعات ينبغي أن يتم انشاؤها قبل إقامة مشروعات الإنتاج المباشر التي تعتمد على خدماتها، و يرى رودان أن تخصص لها البلدان النامية 40 % من جملة الاستثمارات الكلية.

ب- كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب في أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض، و قد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة بعدما استند إليها " نيركس " في نظريته عن النمو المتوازن ومقتضاها أنه بينما تزداد مخاطر الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة في البلدان المتخلفة بسبب ضيق أسواقها المحلية و عدم استطاعة كل واحدة أو صناعة بمفردها خلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها، تقل أو تختفي مخاطر ضيق السوق و يزداد الحافز على الاستثمار عند إقامة عدد كبير من المشروعات أو الصناعة المتكاملة في وقت واحد، حيث تخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا لغيرها من الصناعات ... و يعتبرها نيركس من أهم صور الوفورات الخارجية في إعمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد أيضا على أهمية التوازن بين الصناعة و الزراعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف إحداهما نمو الأخرى.

ت- و فيما يتصل بعدم قابلية الإدخار للتجزئة، فإنه يلاحظ أن كبر الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة، و لا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدي للإدخار مما يتسنى تحقيقه من زيادة الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية، و هنا يبدو عدم قابلية الإدخار للتجزئة، و يقصد بها رودان : أنه في حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فإنه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل ".

ث- و أخيرا فإن مواجهة ظاهرة الإنفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله إذا أريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعا يعتد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فزيادة السكان في بلد معين بمعدل 2,5 % تتطلب أن يقابلها معدل استثمار سنوي صافي قدره

10 % من دخله القومي لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخل الفردي، و ذلك يفرض أن معامل رأس المال يساوي 4، أما زيادة الدخل القومي بهذا البلد بمعدل 5 % سنويا كما استهدف عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان و النصف الآخر للنهوض بمستوى الدخل الفردي فيتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره 20 % من الدخل القومي بذات المعامل الحدي لرأس المال ومن هنا كان ارتفاع معدل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للإنطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي.

تقييم نظرية الدفعة القوية :

– يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية – في ظل التوجيه الحكومي – من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الأسلوب الرأسمالي في النمو و الأسلوب الاشتراكي حيث أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشؤون الاقتصادية لدول العالم عموما فأصبحت الدول تتدخل في تشكيل النشاط الاقتصادي و توجيهه الوجهة التي تراها كفيلة بتحقيق النمو، و لقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد في الشؤون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل و تضع الأسس العلمية الفنية التي تنظمه بشكل يعود بأقصى – الفائدة على هذه الدولة و رفع مستوى معيشة شعوبها، و خاصة إذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة اجتماعية و اشباع الحاجات الاجتماعية، و هنا تكون بصدد اتجاه الأسلوب الاشتراكي في التنمية و في هذه الحالة تتمثل الدفعة القوية التي تقوم بها الدولة أساسا ضروريا للتنمية؛

– و مما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو أنها تفترض كميات ضخمة من رؤوس الأموال لإقامة الهياكل الأساسية و المشروعات المتكاملة و أجهزة فنية و إدارية كافية لإدارة تلك المشروعات في المرحلة الأولى للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة، فتكون بصدد بلاد هي في الأصل تعاني من ندرة رأس المال وعدم كفاية المهارات الفنية و الإدارية على جميع المستويات و من هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية؛

– كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية افتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر، وهذا يخالف الواقع، حيث ترد التنمية فيها إلى اقتصاديات يعكس بنيانها ما تسنى لها تحقيقه في الماضي من انجازات، و ما تحقق لها من نمو، كما يوجه هذا النقد أيضا لنظرية النمو المتوازن.

– كما ذكر في البداية فإن نظرية الدفعة القوية شأنها في ذلك شأن غيرها من نظريات التنمية الرأسمالية و كنتيجة لعدم توافر رؤوس الأموال المحلية ترى ضرورة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية، و نظرا لضيق حجم السوق ترى أيضا الابتعاد عن الصناعات الإنتاجية (التي تعد الأساس المادي لأي تنمية)،

و الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية كما و لو أنها تتضمن اشرافا معينا للدولة و دورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إلا أن واضعيها يرون أنها تعطي الأهمية للمنظمين الأفراد و أن يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين؛

هناك رأي يشير الى أن فكرة الدفعة القوية لا تستقيم بطبيعتها مع فلسفة الحرية الاقتصادية، و إنما تقتضي تدخلا فعالا مرسوما من جانب الدولة لتعبئة الموارد الضرورية و وضعها في خدمة الإنتاج، حيث لا يتوقع أن يسفر الاعتماد بصفة أساسية على المبادرة الفردية و حوافز السوق في البلدان المتخلفة عن تدبير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، و هذا ما تم التعرض له في النقطة الأولى من هذا التقييم.

7- نظرية النمو المتوازن :

هي فكرة روزينشتين وردان و قدمها الأستاذ نيركس في صيغة متكاملة أخذت اسم إستراتيجية النمو المتوازن. ينطلق نيركس في إستراتيجيته من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

و لنجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات و المشروعات، لأن الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق و بالتالي خلق حوافز للاستثمار.

و لتوفي المواد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الإستراتيجية يدعو نيركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى و ذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية، لأن شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى نيركس إن الموارد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي و ذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، و توجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي.

لا يعني النمو المتوازن أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية و أن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع و كل صناعة بمعدل نمو يتلاءم و مرونة طلب الدخل.

ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة و الصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- إن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لا يرتبط أحدها بالآخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية؛

ب- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها؛

ت- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية؛

ث- تفرض إستراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر و هذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار.

إن الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تتطلب مشروعات صغيرة، يترتب عنه انشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة و الإنتاجية، افترضت هذه الاستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا إن هذا الفرض غير الصحيح في الدول النامية.

8- نظرية النمو غير المتوازن :

ارتبطت هذه الإستراتيجية بالاقتصادي هيرشمان و إن كان قد سبقه بيرو في تقديمه صيغة النمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو. و تقتضي هذه الاستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحصن على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

يقول هيرشمان إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة عن النمو المتوازن و إنما إتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم و نمو بعض قطاعات الاقتصاد الوطني و قيادتها لعملية النمو و أدى نماء هذه القطاعات القائدة إلى تحصين القطاعات الأخرى على النماء، و من هنا تأتي فكرة القائد لعملية التنمية الاقتصادية.

و يرى إن لهذا النمو غير المتوازن ميزة كبرى و ذلك إن القيد الوارد على عملية النمو هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، و النمو غير المتوازن في الاقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى كفاءة ممكنة.

و يأتي عدم التوازن بسبب الضغوط و الخناقات التي من شأنها أن تولد قوى تصحيحية، و بناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن، حيث إن كل اختلال في التوازن يولد قوى تصححه.

و يفسر هيرشمان حدوث هذه السلسة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات و الصناعات المختلفة، و ما يترتب عن هذا الإرتباط من وفرات خارجية من شأنها أن تخلق ظروف لمشروعات استثمارية جديدة تأتي لتستفيد من هذه الوفرات، و هذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة، تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها مشروعات أخرى.

أي أن الاستثمار في الصناعة "أ" يؤدي إلى خلق وفرات تعتبر خارجية بالنسبة لها و لكنها تدفع للاستثمار في الصناعة "ب"، بينما نمو الصناعة "ب" يؤدي إلى خلق وفرات خارجية بالنسبة إليها و لكن داخلية للصناعة "أ" أو "ج" و هكذا.

المشكل الذي يشار عن الأخذ بهذه الاستراتيجية هو كيفية تحديد الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى.

و تبدو أهمية هذا الإشكال واضحة إن أخذنا بالاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية. يتولى هيرشمان معالجة هذا المشكل من ناحيتين هما :

الناحية الأولى : اختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة : من هذه الناحية تتم المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، سدود، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية، ...، و ذلك نظرا للطلب عليها من طرف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

و تتم عملية التنمية من خلال إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة إنتاجيتها لأن الاستمرار في هذا العجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

الناحية الثانية : اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة و يعتمد هيرشمان في ذلك على التفرقة بين آثار الدفع إلى الأمام و آثار الدفع إلى الخلف.

يقصد بآثار الدفع إلى الأمام ما يترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج، أي ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزماتها الإنتاجية.

و تقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم، المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام و إلى الخلف بالنسبة إليها.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

يرى بعض الاقتصاديين إن هذه النظرية تفترض أن عملية التنمية الاقتصادية تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، و بالتالي تفقد هذه الاستراتيجية مغزاها في ظل الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية و الذي يقوم أساسا على حصر الموارد المتاحة للاستثمار طبقا للأولويات المقررة في الخطة و من ثم لا مجال في ظل التخطيط لاتخاذ قرارات الاستثمار قبل الاستثمار في مجالات أخرى.

9- النظرية الكنزية :

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 اتجهت جميع افتراضات النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية خاصة في مجال العمالة الكاملة و في الأجل الطويل، حيث قدم " جون مينارد كينز " نظرية جديدة حول العمالة التي اعتبرت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية.

و تتمثل افتراضاته في هذا المجال في :

أ- عدم سيادة حالة التشغيل الكامل (أي عدم وجود حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج و من بينهما عنصر العمل) و هذا معكوس أمام الفرضيات الكلاسيكية.

ب- يعتمد مستوى الاستثمار في تحديد الدخل القومي على معدلات العائد على الاستثمارات المتتالية من ناحية و معدل الفائدة من ناحية أخرى، حيث أن هناك علاقة عكسية بينهما فأي انخفاض في معدلات الفائدة و ارتفاع العائد على الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري.

ت- يتحدد مستوى الادخار في النموذج الكينزي على مستوى الدخل فقط.

ث- إمكانية تحديد المستوى التوازني للدخل من خلال العملية المشهورة و التي يطلق عليها " المضاعف " من خلال معرفة معدل القائدة السائد في السوق و كذلك إمكانية توفير جدول معين للطلب على الاستثمار.

ج- عدم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة و تفعيل دور الدولة في تطبيق السياسة المالية أو التمويل بالعجز لوقع مستوى التوظيف.

و من المعروف أن نظرية كينز كانت موجهة لاقتصاديات الدول المتقدمة، غير أن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد جذبت أنظار الدول النامية و التي تعاني من انتشار واسع للبطالة و من ثم أثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية مع إمكانية النظر إليها على أنها الأدوات الأسهل و الأقل ضررا لتحقيق أهداف الإنماء و العمالة في هذه البلدان، و لكن تنتشر

البطالة في هذه البلدان في فئة العمل غير مؤهلة كما أن الطاقة الفائضة توجد في قطاعات و صناعات معينة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون رفع الإنتاج الحقيقي.

نقد النظرية الكنزية :

يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية و المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، و ذلك لسببين رئيسين هما :

- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض و ليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال و الكفاءة في عنصر العمل و تخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، قد تؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، و هذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن و التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدن و نقص عمالة الريف.

و بدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها أن تؤدي إلى ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدول مع انخفاض الدخل القومي.

ثانيا : نظريات تفسير وجود التخلف

هناك عدة نظريات تفسر ظهور ظاهرة التخلف و سنتناول الأكثر أهمية حيث يمكن القول أن هناك ثلاث نظريات رئيسية :

1- نظرية المركز و الهامش :

روج لهذه النظرية في فترة السبعينات من طرف العديد من الاقتصاديين في العالم الثالث مثل : روزا لكسمبورغ، بربيش، سمير أمين، ... و محتواها أن الدول المستقلة حديثا و التي حصلت على استقلالها السياسي، بقيت مرتبطة بالمركز الاستعماري السابق، وبالتالي فهي لم تتمكن من بناء سوق اقتصادي بل بقيت في حالة تبعية (الاستعمار الامبريالي)، ما جعلها أكثر ارتباطا مما كانت عليه قبل الاستقلال السياسي كما و كيفا، و ذلك بسبب فرض الدول الاستعمارية نمط اقتصادي على دول الهامش خاصة في تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج، فالدول الاستعمارية تخصصت في إنتاج السلع الإنتاجية و التكنولوجية بينما الدول الخاضعة للتبعية تخصصت في المواد الأولية و المواد الزراعية والتي تحظى بطلب كبير من دول المركز.

إذن فالسيطرة تتجلى حسب روزا لكسمبورغ بنظام التبعية للمركز الذي يتألف من الرأسمالية الغربية وأمريكا الشمالية. أما بقية العالم الثالث فهي دول تابعة تدور في فلك رأسمالية المركز كما يسميها فرانك أو هي الدول الطرفية كما يسميها سمير أمين، و التي تخضع و تتبع المركز. فالتبعية الاقتصادية والاستغلال الرأسمالي (المركز) على الدول الطرفية أو المحيطة يشكلان أصل و سبب التخلف. إذن هم يعتبرون أن الاستعمار لم ينته و أن العامل الخارجي هو سبب التخلف حتى بعد تحقيق الدول المتخلفة لاستقلالها السياسي.

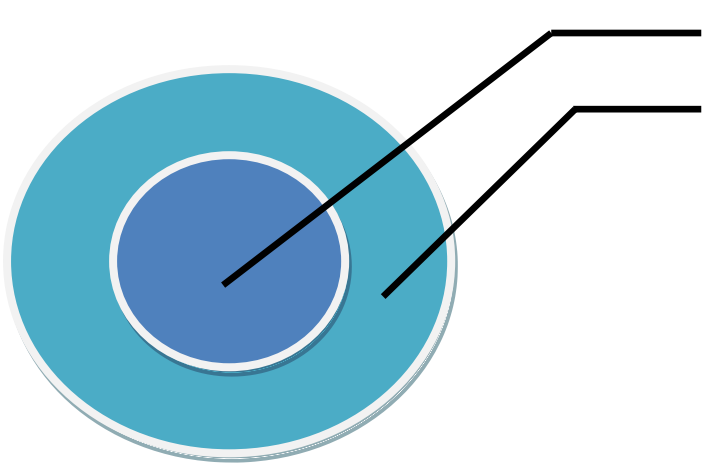

هذه النظرية بدأت تفقد بريقها مع ظهور التطورات، العولمة و السوق العالمية الواحدة، الانفتاح الاقتصادي. إلا أن هناك من ما زال يعتقد بهذه النظرية و ذلك بسبب عدم العدالة و التكافؤ، فرض أنواع من التخصص، عدم تساوي القدرات و الإمكانات ...

2- نظرية المراحل لـ روستو :

إن صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الأمريكي (W.W.Rostow) و الذي يؤكد بأن بلدان العالم المختلفة تمر بمراحل عديدة من النمو الاقتصادي، و التي قسمها إلى خمسة مراحل هي : مرحلة المجتمع التقليدي، و مرحلة التهيؤ للانطلاق، و مرحلة الانطلاق، و مرحلة التوجه نحو النضوج الاقتصادي، و مرحلة الاستهلاك الوفير. و من هنا فإن حالة التخلف الاقتصادي للعديد من البلدان، بموجب هذه النظرية، تعكس مرحلة النمو و التطور التي تمر بها تلك البلدان و أن التخلف هنا يعتبر تأخرا زمنيا فحسب. إن النمو طبقا لهذه النظرية يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني بحت و أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة اللاحقة. و يميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمي وتكنولوجي فقط.

و في معرض النقد لهذه النظرية يلاحظ البعض ضحالتها الشديدة في تفسير التخلف. فقد أسقط روستو من تحليله مقولة النظام الاقتصادي و الاجتماعي، و أبقى فقط على الرأسمالية. كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القوى العالمية و المحلية التي تعوق عملية نمو قوى الانتاج. كما انتقد البعض منهج روستو في التحليل على أنه يتسم بالميكانيكية و الستاتيكية في الربط بين المتغيرات الاقتصادية.

و عليه فلا يمكن اعتبار نظرية المراحل نظرية مقنعة لتفسير حالة التخلف الاقتصادي، فالبلدان المتخلفة ليست في مجموعها مناطق متأخرة على طول الخط بل بعضها عرف في الماضي عهودا للازدهار و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، لكن هذه البلدان قد دخلت مرحلة ركود و جمود. و لهذا فإن أسباب التخلف هي تاريخية في أساسها.

3- نظرية الحلقة المفرغة للفقر :

تركز هذه النظرية على دور العامل الداخلي (على الرغم من أن العامل الداخلي ليس بمعزل عن العامل الخارجي). إذ يرى أنصار هذه النظرية و على رأسهم نيركس أن التخلف هو نتيجة للفقر و سبب له في الوقت نفسه، معبرا بالقول إن الحلقة المفرغة للفقر هي مجموعة من القوى الدائرية تتجه نحو الفعل و رد الفعل بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر دائم. و بناء على هذه القوى و العلاقات الدائرية يمكن النظر إلى خصائص التخلف على أنها نتيجة للفقر و سببا له في الوقت نفسه.

و يرجع تفسير التخلف طبقا لهذه النظرية إلى أن الدول تسودها العديد من الحلقات المفرغة للفقر بحيث تبقى اقتصاديات الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقات لا تستطيع الخروج منها، و هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى استمرارية التخلف في هذه البلدان. و تتعدد الحلقات المفرغة التي من شأنها تبيان الصعوبات التي تعترض طريق الإنماء في هذه المجتمعات، أو في شأن بيان العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة تبادلية لإبقاء ظاهرة الفقر كظاهرة مميزة لهذه المجتمعات نذكر منها على سبيل المثال الحلقة المفرغة للفقر التي تأتي من حقيقة أن البلدان المتخلفة اقتصاديا يكون سبب مستوى الإنتاجية متدنيا بسبب ندرة رأس المال و عدم اكتمال الأسواق، باعتبار أن مستوى التراكم الرأسمال أحد العوامل الهامة في تحديد معدل النمو.

في هذا الصدد يشير نيركس Nurkse إلى وجود حلقتين للفقر فيما يتعلق بندرة رؤوس الأموال في الدول النامية، أحدهما من جانب العرض و الآخر من جانب الطلب. فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الإدخار من ناحية و على الحافز على الاستثمار (الطلب عليه) من ناحية أخرى.

فمن ناحية العرض : يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض مستوى الإدخار و هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار للفرد، و الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى تلاحم طرفي الحلقة.

أما من ناحية الطلب : فيرجع انخفاض الحافز على الاستثمار إلى ضيق حجم السوق، و هذا يعود بدوره إلى ضعف القدرة الشرائية التي ترجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، و هذا يرجع إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، و الذي يرجع إلى انخفاض مستوى الاستثمار بالنسبة للفرد، الذي يعود بدوره إلى انخفاض الحافز على الاستثمار.

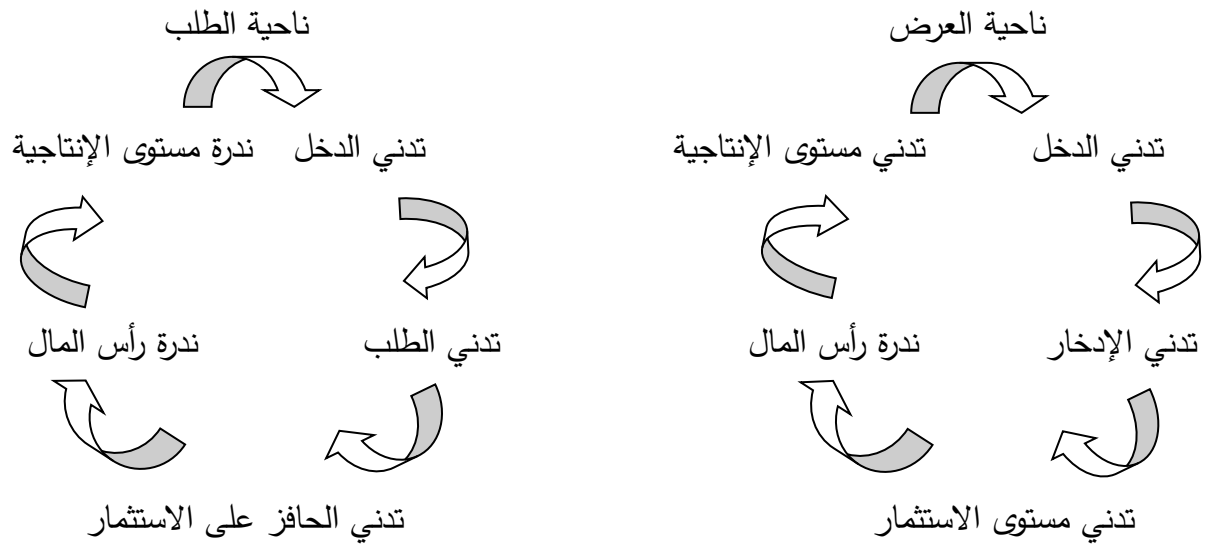

الواقع، إن نظرية الحلقة المفرغة للفقر تعجز عن تفسير مقنع و عميق لظاهرة التخلف و ذلك للأسباب التالية :

أ- اعتبرت ندرة رأس المال في البلدان النامية متغيرا مستقلا، و التخلف متغيرا تابعا. أي أنها تفسر وجود حالة التخلف من خلال ندرة رأس المال، و تغفل الجانب التاريخي لمشكلة رأس المال و ما ينجم عنها من تخلف، إذ أن السيطرة الاستعمارية تعتبر ضمن هذا التفسير هي متغير مستقل و هي السبب و ندرة رأس المال هي متغير تابع أي النتيجة؛

ب- المتغيرات التي تشير إليها نظرية الحلقة المفرغة للفقر ليست إلا مظاهر عامة للتخلف و ليست هي بذاتها ظاهرة التخلف، فانخفاض الدخل و انخفاض الإدخار و انخفاض الاستثمار ليست إلا خصائص عامة تصاحب ظاهرة التخلف، و لا يمكن القول أن انخفاض الدخل و انخفاض الإدخار هما سببا للتخلف إنما هي مظاهر له. أما مشكلة التخلف مركبة ذات أبعاد متعددة؛

ت- العلاقة السببية بين المتغيرات المختلفة ليست بالبساطة و لا بالشكل المباشر الذي تقدمه نظرية الحلقة المفرغة. فانخفاض الدخل مثلا يؤدي إلى انخفاض الإدخار، و انخفاض الإدخار يرجع إلى انخفاض الدخل. و الواقع إن انخفاض الإدخار لا يرجع فقط إلى انخفاض الدخل، إنما تتحكم فيه ظروف و متغيرات متعددة و تؤثر عليه مثل : نمط توزيع الدخل القومي، طبيعة الفئات التي تحصل على الجزء الأكبر من الدخل، السلوك الاستهلاكي، القيم و العادات والطبقات الاجتماعية المختلفة، عدم وجود المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات ...

ث- استخدامها في تفسيرها للتخلف على ما يطلق عليه بالسببية البسيطة، و ذلك بتركيزها على عنصر واحد بوصفه سببا و نتيجة للتخلف، في حين أن مشكلة التخلف مشكلة مركبة ذات أبعاد متعددة يحسن في تفسيرها استخدام ما يطلق عليه السببية المركبة، حيث تتفاعل مجموعة من العوامل و التي تعتبر جميعها ضرورية في انضاج موقف معين أو تحقيق ظاهرة معينة.

إن هذا الاتجاه في نظر البعض يعاني من طابعه السكوني لأنه ينظر إلى التخلف على أنه حالة قائمة و معزولة، كما أن مضمون النظرية يؤكد على صعوبة التخلص من التخلف، و مهما يكن من الأمر فإنه لا يجوز أن تدعو فكرة الحلقة المفرغة للفقر لليأس فحتى نيركس نفسه يقول : " إن هذه الحلقة قابلة للانكسار، و هي ما إن تنكسر في أي نقطة منها حتى يتولد مفعول العلاقات الدائرية التي تتفاعل بين العوامل التي تتضمنها عن الانطلاق التراكمي في معارج التقدم ".

4- نظرية المستحدث الغائب :

يرى أنصار هذه النظرية أنه بسبب الظروف التي مرت بها دول العالم الثالث فأغلبية مجتمعاتها لا تمتلك روح المبادرة، و حتى الأعوان الاقتصاديين هم أعوان تقليديين و بالتالي لا يوجد رجال أعمال يبادرون و يغامرون كما يوجد في العالم الغربي. و بالتالي حسب رواد هذه النظرية فإن السبب وراء عدم تحقيق الدول للتنمية و حتى الطبقة الجديدة الرأسمالية في الدول النامية تختلف عن سيكولوجية هذه الطبقة في الدول المتقدمة فهي طبقة غير مثقفة و غير مبادرة، لا تعمل على انشاء استثمار حقيقي.

المحور الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية و نماذج النمو الاقتصادي

يهدف هذا المحور إلى توضيح كيفية اعتماد الدول لخطط و استراتيجيات تدعم التنمية الاقتصادية. كما يقدم نماذج النمو التي تشرح العوامل المحركة لتوسع الاقتصاد و تحسن أدائه عبر الزمن. و يسهم هذا في فهم أفضل لصياغة سياسات تنموية أكثر فعالية.

أولا : استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

اتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الاستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي و تطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي بإعتباره قطاعا قائدا و رائدا للتنمية الاقتصادية. و هناك من اتبع استراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة. والاقتصاديون و الكتاب من جهتهم كانت لديهم توجهات مختلفة في مسألة المفاضلة بين التركيز على الزراعة أو على الصناعة كأداة لتحقيق التنمية. فقد أكد بعض الاقتصاديين على أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية في البلدان النامية، مستندين في ذلك على بعض التجارب العالمية و نجاح برامجها التي اعتمدت على القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية، و خاصة في البلدان النامية ذات الإمكانات الكبيرة من الموارد الزراعية غير المستغلة. و أكد آخرون على أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية استنادا إلى تجارب العالم المتقدم صناعيا حاليا، و إلى الكتابات الاقتصادية النظرية حول دور و أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية.

و هذه الاستراتيجيات هي :

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

أ- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية :

أثبتت تجارب العديد من البلدان المتقدمة بأن للزراعة دورا مهما للزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، و خاصة في المراحل الأولى من التنمية و ذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية ... و تكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية :

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.

– توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.

– إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

– يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

– الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.

– يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

و نناقش هذه النقاط بشيء من التفصيل تباعا.

❖ **كميات متزايدة من الغذاء للسكان :**

إن إنتاج الغذاء في البلدان الأقل نموا يهيمن على نشاط القطاع الزراعي، و عند نمو و توسع الإنتاج في هذا القطاع، الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية، فإنه يساهم في توفير الغذاء للسكان عموما و الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و كذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص و خاصة في المناطق الصناعية. كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع دخول المزارعين و بالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية، لا سيما و أن مرونة الطلب الداخلي في مثل هذه الاقتصادات مرتفعة جدا. ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الزراعي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء. و لهذا فإن التوسع في الإنتاج الزراعي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما و الزراعية بشكل خاص.

❖ **المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة :**

إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، و هذا يمثل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنعة و بالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة و المبيدات والآلات و المعدات و الجرارات الزراعية و إن هذا يساهم في توسيع و نمو القطاع الصناعي ذاته.

إضافة إلى ذلك فإن نقل الإنتاج الزراعي إلى مختلف مناطق البلد سوق يعمل على توسيع وتطوير وسائط النقل و الاتصالات و كذلك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية.

❖ **توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية :**

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يتركز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية. و عليه فإن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي و بالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية. و عليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال هي من خلال زيادة العوائد من الصادرات الزراعية.

و إذا علمنا بأن القيد الأساسي على حجم الاستثمارات الصناعية هو النقد الأجنبي أدركنا أهمية الصادرات من السلع الزراعية و أهمية تنمية و تطوير القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

❖ **توفير الموارد المالية لخزينة الدولة :**

إن نمو و توسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين و العاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي الى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض و على دخول المزارعين. وهكذا فإن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.

❖ **توفير العمالة للقطاع الصناعي :**

إن القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية يحتوي على فائض من العمالة و لهذا فإن القطاع المذكور يشكل مصدرا يمد القطاع الصناعي بما يحتاجه من الأيدي العاملة. و لهذا فإن الحاجة المتنامية للقوى العاملة في القطاع الصناعي لا يمكن تلبيتها دون تطوير القطاع الزراعي و رفع مستوى الإنتاجية فيه من خلال استخدام وسائل الإنتاج المتطورة و التي تعمل على توفير الأعداد اللازمة من القوى العاملة للصناعة و للقطاعات الأخرى. و لهذا فان من أهم مساهمات تطوير الزراعة هي توفير العمالة المطلوبة في الصناعة.

❖ **دور الزراعة في تمويل التنمية الصناعية :**

إن أهمية القطاع الزراعي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. و تشير تجارب العديد من البلدان بأن البلدان التي حققت تقدما اقتصاديا كبيرا اعتمدت و خصوصا في مراحل نموها الأولية، على فائض الإنتاج الزراعي لتمويل التنمية خاصة في القطاع الصناعي. فالثورة الصناعية في أوربا الغربية خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تطوير القطاع الزراعي و رفع انتاجيته لكي يواجه

متطلبات التصنيع. كما أن تجربة الإتحاد السوفياتي في التصنيع قد استندت على الثورة الزراعية وعلى انتزاع الفائض الزراعي في تمويل التنمية الصناعية سواء من خلال الضرائب أو انتزاع أجزاء من الإنتاج الزراعي. و عليه فإن دور الزراعة في العديد من البلدان لا يمكن انكاره في تمويل ودفع عملية التصنيع.

❖ **تجهيز المواد الأولية للقطاع الصناعي :**

يلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، خاصة للصناعات الغذائية و الصناعات النسيجية و غيرها، و هذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة و توسيعها و كذلك تعزيز الروابط بينها و بين الزراعة. كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد و تحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل و الصناعة بشكل خاص، إضافة إلى أنه يوفر النقد الأجنبي للبلد. لهذا فإن القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي و فعال في تطوير و تنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها.

2- **الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية :**

إن الدول النامية التي تسعى لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لكسر الجمود الناشئ عن الاعتماد على قطاع أولي وحيد (قائم على إنتاج المواد الأولية و المواد الخام في قطاع الزراعة أو التصدير أو استخراج البترول)، يمكنها لتحقيق ذلك اعتماد استراتيجية للتنمية الاقتصادية يكون التصنيع المحور الرئيسي فيها (استراتيجية التنمية)، أي جعل القطاع الصناعي قائدا لباقي القطاعات الاقتصادية.

و فيما يلي ذكر مختصر لاستراتيجيات التصنيع التي يمكن اعتمادها كإستراتيجيات تنموية في الدول النامية :

أ- **استراتيجية إشباع الطلب المحلي المتولد في القطاع الأولي :**

تعتبر هذه الإستراتيجية المرحلة الأولى للتنمية الصناعية و تبدأ استجابة للطلب المحلي المتولد في القطاع الأولي و الذي يوفر المواد اللازمة للصناعات، فالطلب على المنتجات الصناعية يعمل على استخدام الخامات المنتجة في القطاع الزراعي من أقطان لازمة لقطاع الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة و الخشب الحبيبي أو جذر الأرز لإنتاج الورق أو نوى البلح لإنتاج الفحم النباتي المنشط إلى غير ذلك من الخامات اللازمة للصناعات الغذائية.

ب- **استراتيجية إحلال الواردات :**

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما كان يستورد أو ما كان يمكن استيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج، في حين يرى Chenery أنه نتيجة لتغير المزايا النسبية لخدمات عوامل الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي يترتب على ذلك عملية إحلال الواردات بالإنتاج الوطني، و بالتالي التركيز على إحلال الإنتاج المحلي محل سلعة معينة مستوردة و تغيير نمط الاستهلاك بالابتعاد عن بعض السلع المستوردة.

ت- **استراتيجية التصنيع من أجل التصدير :**

هي عبارة عن إستراتيجية للتنمية الاقتصادية موجهة للخارج، حيث يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، و تقوم على اختيار عدد من الصناعات و خاصة الصناعات التي تتميز بميزة نسبية، و حسب هذه الإستراتيجية يعتبر التصدير بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي و هو السبيل الأمثل الذي ينبغي على الدول النامية إتباعه.

ث- **الجمع بين استراتيجيتي إحلال الواردات و التصنيع للتصدير :**

نتيجة للعوائق العديدة التي تواجه تطبيق استراتيجيتي الإحلال محل الواردات و التصنيع للتصدير، فإنه يمكن للدول النامية أن تتبنى الإستراتيجيتين معا خلال عملية التصنيع، على أن تختلف حصص كل نوع حسب مرحلة التنمية.

ج- **استراتيجية التصنيع لإشباع الحاجيات الأساسية :**

هي إستراتيجية مكملة لإستراتيجيتي احلال الواردات و التصنيع للتصدير، حيث أنها تقوم بتحقيق التوازن و الترشيد لكلا الاستراتيجيتين وصولا إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخل، و ذلك من خلال التركيز على إشباع الحاجات الأساسية من السلع الضرورية و الخدمات بصفة رئيسية مركزة على مستوى المعيشة و المؤشرات الاجتماعية والحاجات الأساسية و التنمية البشرية.

3- **استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية :**

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، و كذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة. كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة. و بذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر و لا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا. ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن

تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة. لهذا فإن العلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا، و تحقيق التنمية الاقتصادية، و بالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين و إهمال الآخر.

و لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، و إن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، و بالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج. و يشير البعض إلى أن التأكيد على الربط بين الاثنين هو موقف حديث نسبيا و هو يمثل تحولا من التأكيد الكبير على التصنيع فقط، الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، و في نفس الوقت فإن ذلك يمثل ردة فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية و التي إذا ما اتبعت فإنها تفرض على البلدان المذكورة التخصص في إنتاج السلع الأولية، و بالتالي تواجه نمطا من التجارة في غير صالحها.

4- استراتيجية الحاجات الأساسية :

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو و العمالة و توزيع الدخل فقد اتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو استراتيجية جديدة هي استراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف الى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء و كساء و تعليم و خدمات صحية ... و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، و حجة اصحاب هذه الاستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية للفقراء.

ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية، و التي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخمسية في عام 1974، أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية (ILO) لهذا و قد استهدفت هذه الاستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف :

الأول، رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و في المدن، و خاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

الثاني، التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.

الثالث، تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

و فيما يلي المبررات التي قدمت لتبني هذه الاستراتيجية هي :

أ- إن استراتيجيات التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين.

ب- إن انتاجية و دخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية و التعليم.

ت- إن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا.

ث- إن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني، و إن توفير الماء و الخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل الحكومة.

ج- إنه من الصعوبة بمكان مساعدة كل الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية.

و رغم وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات إلا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي بمثابة انتقاص من سيادتهم، و سوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصاداتهم بإتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة. فهناك نوع من المقايضة بين النمو و بين الحاجات الأساسية. و يشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك و بعيدا عن الاستثمار، و إن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، و إن هذه الاستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل. إلا أنه من جهة أخرى فإن توفير الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، و الذي قد يكون منتجا، كالاستثمار في الصناعة.

و كما يقول (Sing) فإنه يجب أن يكون هناك تكامل و تداخل بين مواجهة الحاجات الأساسية وتشجيع التصنيع و تعجيل التحول الهيكلي، فهناك حاجة لتطبيق كلا الاستراتيجيتين. و لمواجهة الحاجات الأساسية بشكل مستدام من الضروري أن تتحول هياكل الإنتاج لصالح الصناعة، و أن استراتيجية الحاجات الأساسية الملائمة، و التي تحقق التوزيع العادل للدخل من شأنها أن تدعم عملية التصنيع. و قد أكدت منظمة العمل الدولية في حينها بأن تحقيق الحاجات الأساسية يعتمد أساسا على تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد و الذي كان يهدف إلى زيادة حصة البلدان النامية من الإنتاج الصناعي العالمي إلى 25 % في عام 2000 (كما جاء في مؤتمر ليما). و أكد (Sing) بأن تحقيق ذلك يتطلب معدلات نمو بحدود 7-8 % سنويا، و هذا يعني تحقيق نمو الإنتاج الصناعي بنحو 10-11 %. و يشار في هذا الصدد إلى أن تجربة العديد من البلدان تظهر بأن التطور السريع للصناعة وتوفير الحاجات الأساسية أمران متوافقان، فالصين الشعبية قد حققت تقدما في كليهما.

إلا أن هذه الاستراتيجية قد واجهت انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث، حيث اعتبروا بأن التنمية الناتجة عن هذه الاستراتيجية هي بمثابة تنمية من " الدرجة الثانية " لأن الاهتمام بهذه الاستراتيجية والتركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة. و لذلك لم يجد مفهوم الحاجات الإنسانية أدنى اهتمام. و إضافة إلى ذلك فقد انتقدت هذه الاستراتيجية من قبل بعض الأوساط في البلدان المتقدمة على أنها تمثل بمثابة وصفة تتضمن (Count, Cost and Deliver) أي القيام بتعداد الفقراء و تقدير تكاليف الخدمات العامة و تسليمها إلى الفقراء. و عليه فقد اعتبرت هذه الاستراتيجية بأنها عمل حكومي يتجه من القمة إلى القاعدة. كما انها انتقدت أيضا لأنها لم توفر للفقراء أصول انتاجية و رأسمال.

و في بداية الثمانينات و مع انخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة، و ارتفاع أسعار النفط العالمية، و تزايد المديونية في البلدان النامية، و تدهور نسب التبادل التجاري للبلدان المذكورة فقد أهملت استراتيجية الحاجات الأساسية، و اتجه العديد من البلدان نحو برامج الاستقرار و التكيف الهيكلي (Stabilization and Structural Adjustment Programs) و التي عرفت فيما بعد ببرامج التصحيح الاقتصادي، و إلى تحرير الاقتصاد (Liberalization) و الخصخصة (Privatization).

و كل هذا يعني تقليص دور الدولة و إلغاء الإعانات و إلغاء السيطرة على الأسعار و فتح الاقتصادات على العالم لتقليل العجز المالي، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإنفاق العام على التعليم والصحة و زيادة البطالة و انتشار الفقر، و أن كل هذه الأشياء تشير عكس توجهات استراتيجية الحاجات الأساسية.

4- استراتيجية التنمية المستقلة :

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات، و ذلك كرد على محاولة الدول الرأسمالية المتقدمة السيطرة على الدول النامية، و يعتبر "بول باران" (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية؛ حيث ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل استغلال ممكن، و هي تعتمد على مدى قدرة الدولة النامية على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في مواردها و صياغة السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين اثنين يتمثل الأول في الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية و التقنية المتوفرة لديها في حين يتمثل الثاني في نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.

5- استراتيجية التنمية البشرية-المستدامة :

يعد الاقتصادي الهندي " سان " (Amartia Sen) من رواد هذه الاستراتيجية، و لقد أكد أن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي و استهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية ممثلة في ما يستطيع الفرد عمله، و ينبغي أن تتميز هذه التنمية البشرية بخاصية الاستدامة و التي تتجلى في الوصول إلى علاقة سوية بين الإنسان و نشاطاته الإنتاجية و الاستهلاكية من جهة و بين البيئة و مواردها و أنساقها الطبيعية من جهة أخرى، أي التوصل إلى علاقة تكفل أمن انسان الجيل الحاضر و الأجيال المقبلة دون طغيان لاحتياجات الجيل الحاضر على احتياجات الأجيال القادمة في مواصلة التنمية.

ثانيا : نماذج النمو الاقتصادي :

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلا أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي :

- ✓ الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛
- ✓ تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، و مقدرته على حل المشكلات الاقتصادية؛
- ✓ طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

و نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، و لقد تم تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام تتمثل في نماذج النمو الكينزية و نماذج النمو النيوكلاسيكية (النمو الخارجي) بالاضافة إلى نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي)، و فيما يلي سنحاول التطرق لمختلف نماذج هذه الأقسام الاقسام الثلاثة.

1- نماذج النمو الكينزية :

سنتطرق فيما يلي لأهم هذه النماذج و المتمثلة في نموذج هارود دومار بالإضافة إلى نموذج كالدور.

أ- نموذج هارود و دومار (Harrod et Domar) :

يعتبر نموذج "هارود- دومار" بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة، حيث اهتما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و محاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، و تنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري و المتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع (و التي تعني جانب

العرض)، و الدخل (و تعني جانب الطلب) مع استعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، و قد وضع كل منهما نموذجه على حدة بناء على مجموعة فرضيات، و فيما يلي سيتم أولا (و بشكل مختصر) عرض نموذج هارود ثم نموذج دومار و بعدها النموذج العام المشترك.

- نموذج هارود :

يعتبر الاقتصادي " هارود " من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، و قد بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية في المقال الذي كتبه سنة 1939 في " المجلة الاقتصادية " بعنوان " بحث في النظرية الحركية "، و بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي و زيادة إنتاجية رأس المال الاضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الانتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الإدخار و على إنتاجية رأس المال، و لقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن يمكن سردها مختصرة على النحو التالي :

❖ الإدخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، و يسمى بالإدخار الفعلي و يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن؛

❖ نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، و هو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛

❖ تكون المدخرات دالة في الدخل، و يكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض و الطلب.

و قد طرح هارود ثلاثة أشكال لمعدل النمو في نموذجه هي :

- **معدل النمو الفعلي (G)** : و هو نسبة الإدخار إلى معامل رأس المال، أي G=S/C

حيث : S : حجم الإدخار الكلي، C : معامل رأس المال و يعادل $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث I تمثل حجم الاستثمارات المنجزة و ΔY تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

- **معدل النمو المضمون (GW)** : و هو نسبة الإدخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون و عليه فإن : G=S/CR، حيث CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.
- **معدل النمو الطبيعي (Gn)** : و هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، و حجم السكان، والتراكم الرأسمالي، و درجة التفصيل بين العمل و وقت الفراغ، مع افتراض وجود عمالة كاملة.

و من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي:

* إذا كان $G<G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛

* إذا كان $G>G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛

* إذا كان $G_w=G$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه؛

* إذا كان $G<G_w$ و $G_n>G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى حفض الطلب على استثمارات جديدة.

* إذا كان $G<G_w$ و $G_n<G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

- نموذج دومار :

نشر دومار نموذجه في بحثه المسمى " التوسع و العمالة " سنة 1947، ثم نشر كتاب سنة 1957 عنوانه بـ " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " و قد حوى مختلف أعماله حول نفس الفكرة، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية :

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية و يزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟

كإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وانتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

و لقد اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية :

❖ جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الإدخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم؛

❖ جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و من دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها؛

❖ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

و قد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة و في جانب الطلب من جهة أخرى، و خلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية : $\Delta Y = I\sigma$

و التي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للإدخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن :

ΔY : التغير في الدخل، I : حجم الاستثمار، σ : الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

- النموذج العام المشترك (هارود- دومار) :

بناء على الانتقادات الموجهة للنموذجين السابقين قام العديد من الاقتصاديين بتطوير نماذج تكون أكثر قابلية للتطبيق، و من أهم الجهود المبذولة في هذا المجال تلك التي قام بها " هارود " نفسه والتي تمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض و الطلب على المدخرات، و من ثم نتج لديه المعادلة التالية : $R_N=\frac{P_C G_N}{e}$

حيث : R_N : معدل الفائدة الطبيعي، P_C : نصيب الفرد من الناتج، G_N : معدل النمو الطبيعي، e : المنفعة المتناقصة للدخل (دائما أقل من الواحد الصحيح).

ومن هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل (e)، و على ذلك فإن كل من R_N و e يرتبطان مع بعض عكسيا، إلا أن هارود تولدت لديه مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

الانتقادات الموجهة لنموذج هارود و دومار.

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج و منها :

- الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الإدخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل، و الشيء نفس بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، و هذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار؛
- إضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود–دومار تربط بين النمو و الإدخار و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضا، و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي.

و رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.

ب- نموذج كالدور (Kaldor) :

شكلت أفكار كالدور (إضافة إلى ربنسون) ما اصطلح عليه بنظرية النمو و التوزيع لما بعد الكينزية (Post-Keynesian)، و قد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية، كما تخلو من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد و سرعة التقدم التكنولوجي، كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال و الميل للإدخار و علاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو، و قد انطلق كالدور من مقولة أساسية مضمونها : أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، و معدل التراكم يتوقف على الإدخار، و هذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للإدخار، و لقد فرض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور : W) و الرأسماليين (الأرباح : p) بحيث أن الميل الحدي للإدخار لدى الرأسماليين أكبر منه لدى العمال و كلاهما موجب، و قد اتبع كالدور الأسلوب التالي لحساب معدل النمو الاقتصادي التوازني الذي يحقق التشغيل الكامل.

$$Y=W+P$$

حيث : Y : الدخل، W : الأجور، P : الأرباح

و تأخذ دوال الإدخار الشكل التالي :

$$S_P = {}_{S_P}P \quad \text{و} \quad S_W = {}_{S_W}W$$

حيث : ${}_{S_W}$: هو الميل الحدي للإدخار لدى العمال، S_W : ادخار فئة العمال.

${}_{S_P}$: هو الميل الحدي للإدخار لدى الرأسماليين، S_P : ادخار فئة الرأسماليين.

و يتحقق التوازن لما يتساوى الإدخار الكلي $(S = S_W + S_P)$ مع الاستثمار (I)، أي :

$$I = S \Rightarrow I = S_W + S_P$$
$$\Rightarrow I = s_W W + s_P P$$
$$\Rightarrow I = s_W(Y - P) + s_P P$$
$$\Rightarrow I = P(s_P - s_W) + s_W Y$$
$$\Rightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W \dots \dots (1)$$
$$\Rightarrow \frac{P}{Y} = \left(\frac{I}{Y} - s_W\right)\left(\frac{1}{s_P - s_W}\right) \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلة الأخيرة يتضح أن نسبة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، و لقد استعمل كالدور دالة إنتاج هاورد و دومار التالية :

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{S}{v} - \theta \dots \dots \dots \dots (3)$$

حيث : $g = \frac{\delta Y_t}{Y_t}$: معدل النمو الاقتصادي (المرغوب فيه)، δK_t : التغير في السلع الرأسمالية، S : الميل الحدي للإدخار، v : متوسط رأس المال إلى الإنتاج (المعجل)، $\boldsymbol{\theta}$: معدل اهتلاك رأس المال.

و يمكن كتابة نسبة الاستثمار من الإنتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي :

$$\frac{I}{Y} = gv \dots \dots \dots \dots \dots (4)$$

و بتعويض المعادلة (1) في (4) نجد :

$$gv = \frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W \Rightarrow g = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W\right] \dots . (5)$$

و بتعويض المعادلة (5) في (3) نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل :

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W\right] - \theta$$

و مما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن و تجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال في تحسين معدلات النمو)، إضافة إلى تجاهله الحركات

الدورية (Cycles)، التي تطرأ على النظام الاقتصادي، و أخيرا افتراضه تحرك الأسعار و الأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علما بأن هذه التحركات لا تحدث إلا عرضا.

2- نماذج النمو النيوكلاسيكية (النمو خارجي المنشأ) :

يعاني نموذج هارود-دومار من عدم استقرار النمو المتوازن، حيث حسب ما هو معروف عن هذا النموذج فإن معدل النمو يقع على حافة سكين (knife-edge)، و التي تعني أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد وفق نموذج هارود-دومار سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل و كبيرة عن المسار الصحيح، و قد أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار كل من روبرت سولو (Robert Solow) وسوان (Trevor Swan) و بعدهما جيمس ميدي (James Meade)، حيث افترضوا أن معدل رأس المال-الناتج في نموذج هارود-دومار ليس متغيرا خارجيا، و في الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجا يعتبر أن معدل رأس المال-الناتج ما هو إلا عبارة عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي.

و يعتبر نموذج " سولو " لتفسير النمو الاقتصادي و حركيته على المدى الطويل أهم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع خلال القرن العشرين، و كان هدفه من خلال هذا النموذج اعطاء حلا للمشكلة التي واجهت هارود و دومار من تجاوز و انخفاض معدل الادخار عن المعدل المضمون، إذ يقول سولو : " في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود و دومار و قد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود و دومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر : متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت ؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها أن :

معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج × معدل نمو القوى العاملة.

و يؤكد "سولو" في نموذجه على الدور المهم للتقدم التكنولوجي و إنتاجية العمل في الإبقاء على النمو مستقر في المدى الطويل، حيث عندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال مستوى التوازن مع تنامي الطلب على رأس المال ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل مما يؤدي إلى تناقص العوائد و من ثم تتناقص أرباح الاستثمار، و هذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمار لتعود به إلى معدل حالة الاستقرار المطلوب، و إذا كان الاستثمار ضئيلا فسيرتفع معدل أرباح الاستثمار مؤديا أيضا إلى إجراء تصحيح، كما أنه في الوقت الذي كان معظم الاقتصاديين يعتقدون أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيس وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل قام "سولو" باختبار هذه الفرضية من خلال جمع التغيرات

السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي 1909-1949، و باستخدام التقنيات الرياضية المعروفة في إطار النظرية النيوكلاسيكية وجد "سولو" أن نمو الإنتاج لساعة العمل الواحدة يرجع إلى عنصرين منفصلين، حيث ترتبط نسبة من معدل النمو هذا بزيادة رأس المال المستخدم لكل ساعة عمل، في حين ترتبط النسبة المتبقية بعنصر آخر غير زيادة رأس المال سماه "سولو" بالتحول التقني، و يمكن أن يحوي هذا العنصر العديد من العوامل و لكن كان من المتفق عليه حينها أن للتطورات التكنولوجية دورا مهما فيها، و عليه فإن "سولو" قام بتوسعة إطار نموذج "هارود-دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي و متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، إلا أنه استخدم فكرة تناقص الغلة (العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال، كما افترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، و على ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل.

و بالإضافة للفرضيتين السابقتين (تناقص عوائد عوامل الانتاج وثبات غلة الحجم) فإن "سولو" وضع الفرضيات التالية كأساس لنموذجه :

أ- الاقتصاد مغلق و ينتج سلعة واحدة و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الاستثمار يساوي الإدخار، و لا وجود للتجارة الدولية؛

ب- الاقتصاد متكون من قطاعين : قطاع العائلات و قطاع المؤسسات و تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين؛

ت- ثبات معدل نمو السكان، و اعتبار معدل الإدخار ثابت؛

ث- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي و لا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث و التطوير.

و في ما يلي عرض مختصر لأفكار سولو، و ما تضمنه نموذجه (مع وجود التقدم التكنولوجي) من تبيان لأهمية التقدم التكنولوجي في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

نموذج سولو مع وجود التقدم التكنولوجي :

- دالة الإنتاج و خصائصها :

اعتبر سولو التقدم التكنولوجي (A) متغير مستقل تؤدي التحسينات فيه إلى زيادة الانتاج (Y) عند مستويات معينة من العمل (N) و رأس المال (K)، و قد اعتمد دالة موسعة للإنتاج الكلي ذات الصيغة التالية :

$$Y = f(K.AN)$$

أي أن الناتج الكلي يتبع كل من رأس المال (K) و جداء العمل مع التقدم التكنولوجي (AN)، حيث يرى أن هذا يسهل في فهم العلاقة بين الناتج و رأس المال و العمل، و حسب هذه المعادلة فإن التقدم التكنولوجي بإمكانه أن يحقق ما يلي :

- يقلل عدد العاملين اللازمين لإنتاج كمية معينة من الناتج؛
- مضاعفة انتاج نفس الكمية من الناتج، و التي كان سينتجها نصف العدد الأصلي للعمال؛
- يزيد من المخرجات التي يمكن أن تنتج من عدد معين من العمال.

و حسب سولو يعرف المتغير(AN) بأنه كمية العمل الفعال في الاقتصاد، حيث في حال مضاعفة A فإن هذا يعني و كأن الاقتصاد ضاعف عدد العمال.

و تقوم هذه المعادلة الموسعة على الفرضيتين التاليتين :

- ثبات غلة الحجم، أي عند مستوى معين للتكنولوجيا فإن مضاعفة عدد العمال و مستوى رأس المال بمعدل معين (x) يؤدي إلى تضاعف الإنتاج بنفس المعدل (x) أي :

$$xY = f(xK.xAN) \dots . (1)$$

- انخفاض العوائد على كلا العنصرين $(k\ .AN)$، حيث عند مستوى معين من العمل الفعال فإن زيادة رأس المال تزيد الإنتاج بمعدل متناقص، و بالمثل عند مستوى معين من رأس المال فإن زيادة العمل الفعال ستؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل متناقص.

و للبحث عن مصدر النمو الاقتصادي فإن سولو اعتمد على مؤشر متوسط نصيب العامل الفعال من الناتج $(Y\ /\ AN)$ بدلالة متوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال $(K\ /\ AN)$، و الذي يمكن الحصول عليه من خلال العودة للعلاقة رقم (1) و وضع $(1\ /\ AN)$ بدل (x) فنجد :

$$\frac{Y}{AN} = f\left(\frac{K}{AN}\ .1\right) = f\left(\frac{K}{AN}\right) \dots \dots . . (2)$$

➢ النمو التوازني في الأجل الطويل :

تحت فرضيتي أن الاستثمار يساوي الإدخار الخاص و معدل هذا الأخير ثابت (S) فإن الاستثمار يعطى بالعلاقة التالية (التوازن) : $I = S = sY$

و بقسمة طرفي المساوات بكمية العمل الفعال و توظيف العلاقة (2) نجد :

$$\frac{I}{AN} = s\frac{Y}{AN} => \frac{I}{AN} = s\ f\left(\frac{K}{AN}\right) \dots \dots . (3)$$

و هذه المعادلة توضح العلاقة بين متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار $(\frac{I}{AN})$ و متوسط نصيبه من رأس المال (K/AN)، و من خلالها يتضح أن متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار $(sf(\frac{K}{AN}))$ يأخذ نفس الشكل البياني لمتوسط نصيب العامل الفعال من الناتج $(f\left(\frac{K}{AN}\right))$ غير أنه يقع أسفل منه بقيمة قدرها معدل الإدخار مطروح من الواحد الصحيح $(1-s)$.

و في حال تحسنت التكنولوجيا مع الوقت و ارتفعت كمية العمل الفعال (AN) فإن " سولو " تساءل عن المستوى المطلوب من متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار $(\frac{I}{AN})$ للحفاظ على متوسط نصيبه من رأس المال (K/AN) ثابتا، ليتوصل بعد ذلك للعلاقة التي تسمح بحساب ذلك المستوى و المتمثلة في :

$$I = \delta K + (g_A + g_N)K$$
$$I = (\delta + g_A + g_N)K \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث : (δ) تمثل معدل اهتلاك رأس المال، g_A هي معدل التقدم التكنولوجي، g_N هي معدل النمو السكاني.

و من منطلق فرضية ثبات نسبة العمالة إلى عدد السكان فإن عدد العمال ينمو أيضا بمعدل سنوي g_N، و هو ما يعني أن معدل نمو العمل الفعال (AN) هو $(g_N + g_A)$.

و بين سولو أن هناك حاجة إلى مبلغ قدره (δK) فقط للحفاظ على ثبات رأس المال، حيث إذا كان معدل الاهتلاك 10 % فإن الاستثمار يجب أن يكون يساوي 10 % من رأس المال فقط للحفاظ على نفس المستوى من رأس المال، و مبلغ إضافي قدره $((g_A + g_N)K)$ ضروري لضمان زيادة تراكم رأس المال بنفس معدل العمل الفعال، و إذا ارتفع العمل الفعال بنسبة 3 % سنويا، على سبيل المثال، فإن رأس المال يجب أن يزيد بنسبة 3 % سنويا للحفاظ على نفس المستوى من رأس المال للعامل فعال، و بأخذ (δK) و $((g_A + g_N)K)$ معا في هذا المثال فإن الاستثمار المطلوب يجب أن يكون مساو لـ 13 % من تراكم رأس المال للحفاظ على مستوى ثابت من متوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال.

و بالعودة للعلاقة السابقة (4) و قسمة طرفي المساوات على العدد الفعال للعمال (AN) نتحصل على المستوى المطلوب من متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار $(\frac{I}{AN})$ للحفاظ على متوسط نصيبه من رأس المال (K/AN) ثابتا، و ذلك وفق الصيغة التالية (تمثل بخط مستقيم ينطلق من المبدأ):

$$\frac{I}{AN} = (\delta + g_A + g_N)\frac{K}{AN} \ldots\ldots (5)$$

و بتمثيل هذه الصيغة (5) بالإضافة إلى صيغة متوسط نصيب العامل الفعال من الناتج (2) وصيغة متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار (3) نتحصل على الشكل (02)، و بالإعتماد عليه يمكن شرح حركية و (Y/AN)، حيث عند مستوى من متوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال قدره $(K/AN)_0$ فإن (Y/AN) يقدر بـ AB، و قيمة متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار هي AC، في حين أن المستوى اللازم و المطلوب من متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار للحفاظ على متوسط نصيبه من رأس المال ثابت فقيمته AD، و لأن الاستثمار الفعلي يتجاوز الاستثمار المطلوب فإن (K/AN) ينبغي أن ترتفع لتؤدي إلى زيادة (Y/AN)، و تستمر هذه الحالة حتى يصبح متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار يكفي فقط للحفاظ على المستوى الحالي من متوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال، أي عند المستوى $(K/AN)^*$.

الشكل (02) : العلاقة الحركية بين الناتج و تراكم رأس المال على المدى الطويل في نموذج سولو مع التقدم التكنولوجي

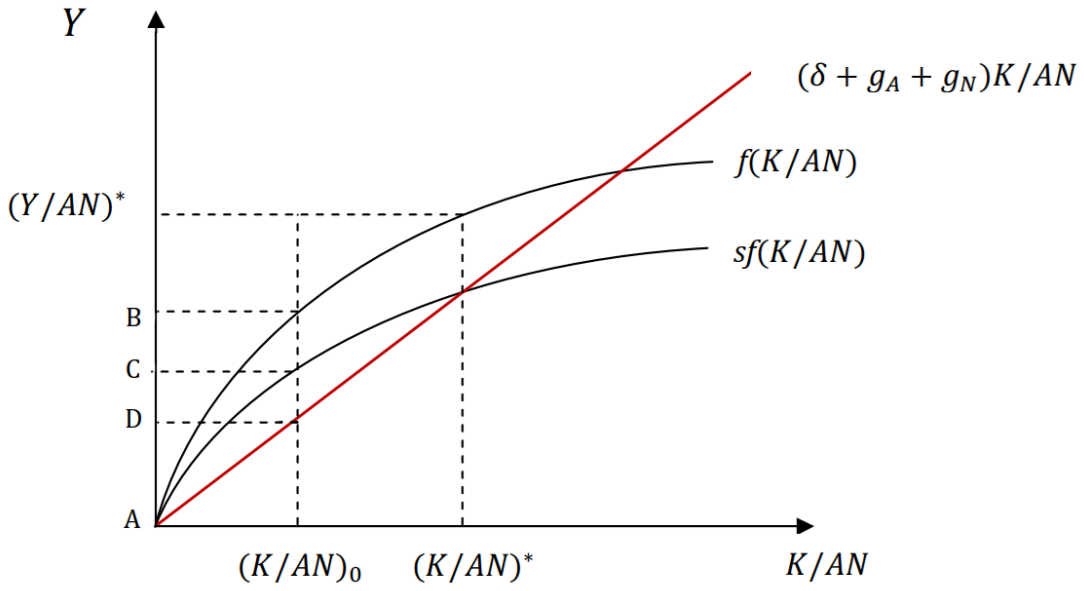

و على المدى الطويل فإن (K/AN) يصل إلى مستوى ثابت و كذلك الأمر بالنسبة لـ (Y/AN) (لعدم القدرة في الاستمرار على تعبئة المدخرات)، و بعبارة أخرى فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن عندما يثبت (يستقر) كل من متوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال ومتوسط نصيبه من الناتج، و يتحقق ذلك بيانيا عند المستويين $(K/AN)^*$ $(K/AN)^*$ على التوالي.

و لثبات (Y/AN) فإن هذا يتطلب أن ينمو (Y) بنفس معدل نمو (AN)، أي يجب أن ينمو بمعدل قدره $(g_A + g_N)$، و بالمثل لثبات (K/AN) فإن هذا يتطلب أن ينمو (K) بنفس معدل نمو (AN) أي بـ $(g_A + g_N)$، و بذلك فإن أهم نتيجة تم التوصل إليها في حالة التوازن (حسب سولو) أنه في غياب التقدم التكنولوجي و النمو السكاني فإن الاقتصاد لا يمكنه الإستمرار في تحقيق معدلات نمو موجبة دوما، و بشكل ضمني فإن معدل نمو الناتج مستقل عن معدل الإدخار.

و مما سبق فإن الجدلية التي تطرق لها " سولو " تتمثل في :

الاقتصاد يحاول الحفاظ على نمو موجب و بسبب انخفاض العوائد على رأس المال فإن رأس المال ينمو بشكل أسرع من الناتج، و هو ما يعني أنه يجب تخصيص نسب أكبر فأكبر من الناتج إلى تراكم رأس المال، و في مرحلة ما لا يكون هناك المزيد من الإنتاج ليخصص لتراكم رأس المال مما يعني أن النمو قد وصل إلى نهايته، و كذلك الأمر عندما ينمو العمل الفعال بمعدل $(g_A + g_N)$ وبافتراض أن الاقتصاد يحاول الحفاظ على معدل نمو يفوق $(g_A + g_N)$ و بسبب انخفاض العوائد على رأس المال سيتعين عندها زيادة رأس المال بوتيرة أسرع من الناتج، و هو ما يعني أن الاقتصاد سيعمل على تخصيص نسب أكبر فأكبر من الناتج لتراكم رأس المال و هو ما يصبح مستحيل في مرحلة ما، وهكذا فإن الاقتصاد لا يمكنه أن ينمو بمعدل أسرع من $(g_A + g_N)$ بشكل دائم.

و حسب سولو بما أن الناتج ينمو بمعدل $(g_A + g_N)$ و عدد العمال ينمو بمعدل g_N فإن متوسط نصيب العامل من الناتج سينمو بـ g_A، و يمكن ملاحظة ذلك من العلاقة التالية :

متوسط نصيب العامل من الناتج (Y/N) = معدل نمو الناتج (Y) – معدل نمو العمال (N)

$$g_N - (g_A + g_N) =$$

$$g_A =$$

و بعبارة أخرى لما يكون الاقتصاد في توازن فإن معدل النمو الاقتصادي هو نفسه معدل التقدم التكنولوجي.

- أثر زيادة معدل الإدخار على معدل النمو التوازني :

انطلاقا من وضع التوازن في الأجل الطويل فإن زيادة معدل الإدخار (كما يرى سولو) تستطيع فقط أن تحقق مستوى عالي للناتج، في حين لا يمكنها التأثير على معدل نمو الناتج و الذي يرتبط فقط بمعدل النمو السكاني و معدل التقدم التكنولوجي.

و يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل (03) : أثر زيادة معدل الإدخار على المستوى التوازني للناتج و رأس المال على المدى الطويل في نموذج سولو مع تقدم تكنولوجي

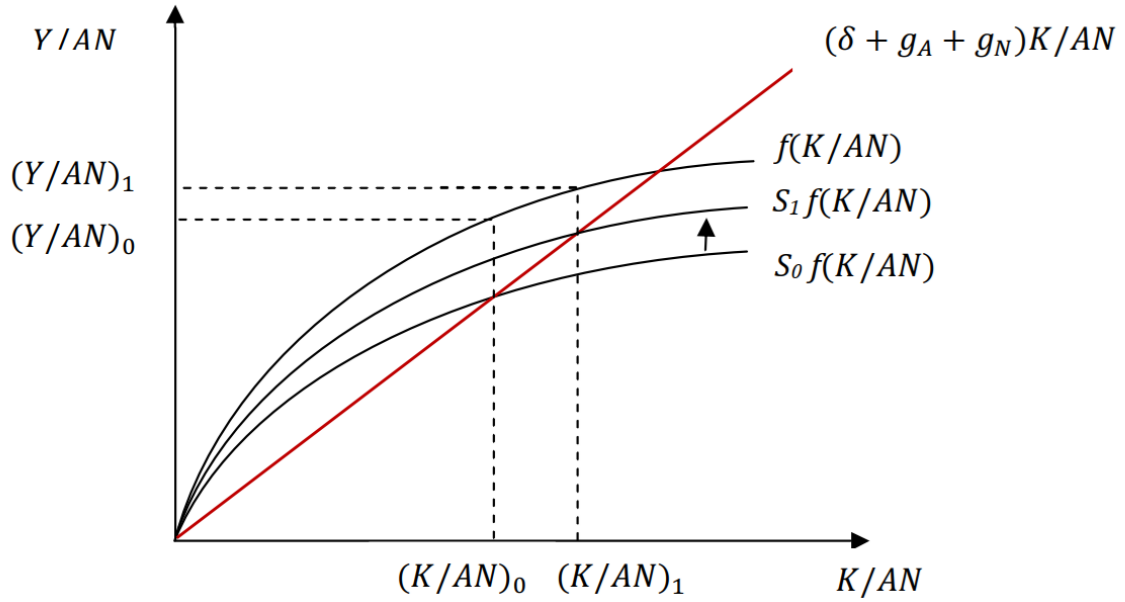

من الشكل (03) يتضح أن زيادة معدل الإدخار من (s_0) إلى (s_1) أدت إلى تحويل في علاقة متوسط نصيب العامل الفعال من الاستثمار من العلاقة $(s_0 f(K/AN))$ إلى $(s_1 f(K/AN))$، وهو ما ترتب عنه زيادة المستوى التوازني لمتوسط نصيب العامل الفعال من رأس المال من $(K/AN)_0$ إلى $(K/AN)_1$، و كذلك زيادة المستوى التوازني لمتوسط نصيب العامل الفعال من الناتج من $(Y/AN)_0$ إلى $(Y/AN)_1$، في حين أن معدل نمو الناتج فيبقى ثابت و يقدر بـ $(g_A + g_N)$ كما يبينه الشكل (04).

الشكل (04) : أثر الزيادة في معدل الادخار على معدل نمو الناتج في نموذج سولو مع تقدم تكنولوجي

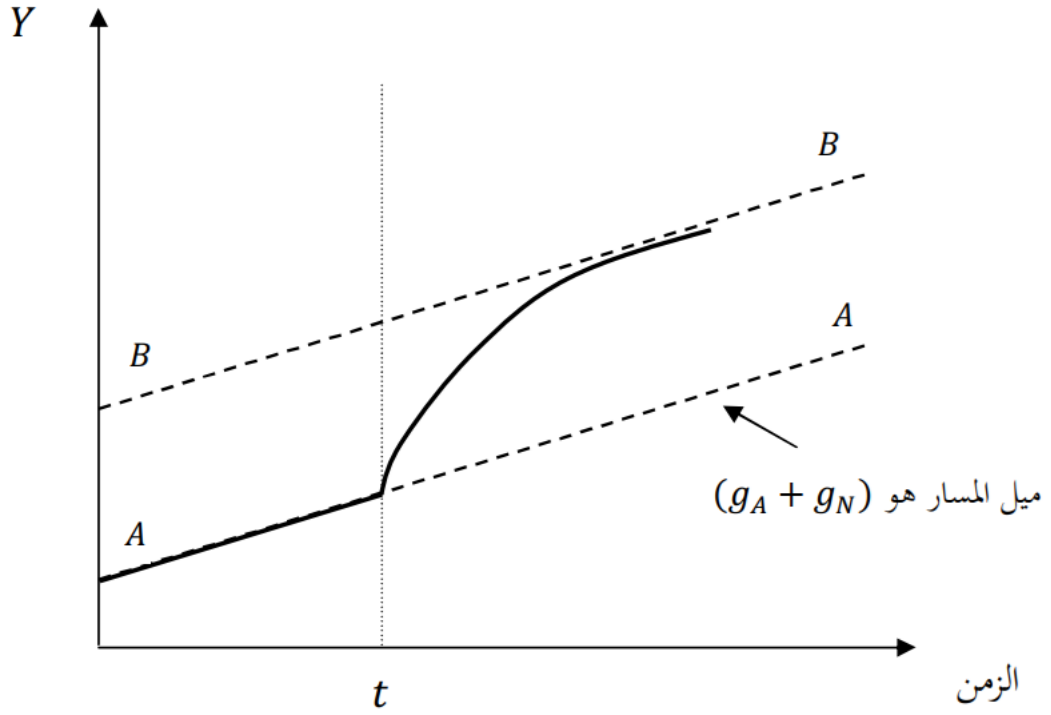

الشكل (04) يبين تطور معدل نمو الناتج عبر الزمن وفق مقياس لوغاريتمي، و من خلاله يتضح أن الناتج في البداية ينمو وفق المسار (AA) و بمعدل قدره $(g_A + g_N)$ (ميل المسار AA)، و عند الزيادة في معدل الإدخار (عند الزمن t) فإن الناتج ينمو بشكل أسرع لبعض الوقت حتى ينتهي لمستوى أعلى مما كان عليه قبل زيادة الإدخار، ثم بعدها ينمو في حالة مستقرة جديدة وفق المسار (BB) الذي يوازي المسار (AA)، و هو ما يعني أن الناتج عاد لينمو بنفس معدل النمو قبل زيادة معدل الإدخار.

3- نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي) :

منذ منتصف الثمانينات ظهرت طروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة و كان ذلك في اطار ما يسمى النظرية الحديثة (الداخلية) للنمو، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من التقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية و المتقدمة)، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال و التي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس و الدافع لظهور النظرية الحديثة للنمو، ولقد ابتدأت المرحلة الأولى لهذه النظرية من دراسات " بول رومر " (Paul Romer) سنتي 1986 و 1990، حيث اكتشف الشروط أو الحالات التي يكون في ظلها النمو الاقتصادي مستقرا عندما لا

تكون هناك زيادات خارجية في الانتاج، و كان دافع " رومر " في عمله هذا تأثره بمشاهدتين مهمتين : تتجلى الأولى في كون معدل النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه أي علامات تناقص أو انخفاض، في حين تتمثل الثانية في أن النمو المستقر ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقض في العوائد على تراكم رأس المال؛ أي أنه إذا كان الاستثمار الجديد مخفض لمعدل العائد الحقيقي على رأس المال فإن النمو المستقر غير ممكن، و هو ما دفع "رومر" إلى اقتراح نموذج ليس فيه تناقص للعوائد على رأس المال و ذلك بسبب تعويضها من قبل الوفرات الخارجية المرافقة لتراكم رأس المال، و بالتحديد تكون هذه الوفورات الخارجية مرافقة للاستثمار في الرأس المال البشري و الصناعات كثيفة المعرفة، وهو الأمر المهم للدول النامية لأجل تحقيق النمو السريع؛ حيث أن سعيها إلى ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في رأس المال المادي دون تكملته بالاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث و التطوير لا محالة سيكون مصيره الفشل.

و فيما يلي سنحاول عرض (بشكل مختصر) أهم نماذج النمو الداخلي و النتائج التي توصلت إليها.

أ- نموذج رومر (Romer 1986) :

قدم " بول رومر " نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد رأس المال، و ما نتج عن هذا الافتراض من نتائج أهمها أن متوسط نصيب الفرد من الناتج سيقترب من قيمة ثابتة و ينعدم النمو في حال غياب التقدم التكنولوجي، و حسب نموذج رومر يوجد نوعين من التراكم هما تراكم رأس المال المادي وتراكم المعرفة (التقدم التكنولوجي) المتولد عنه (مترابطين)، و إذا كانت ايرادات التراكمين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل و ثابت، و هو يعتمد على العوامل التي تحدد الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم و الذي بدوره يحقق معدل نمو أكثر ارتفاع.

و لقد اعتمد رومر في نموذجه على العمل الذي قام به كل من كينت و آرو (Kenneth-Arrow 1962) حول التدريب عن طريق التمرن، بحيث افترض رومر ما يلي :

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة و جودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت و بالتمرن، و هذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار؛

– أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر و يوزع في السوق؛

– وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات (n) التي تنتج سلعا متجانسة.

و زيادة على هذا افترض رومر أيضا ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

و يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

– الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية و كذا الشركات الأخرى، و تتعلق الثانية برأس المال ذاته و ليس المعرفة التي تتولد عنه؛

– التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو، و ذلك لتأثيرها (الأزمات) على تراكم رأس المال (و من ثم المعرفة) و الذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر؛

– دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة (رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتطوير) و رأس المال المادي و العمل، و هي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة؛

– توجد ثلاث حالات رئيسية للنمو، حيث تكون مرونة انتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من الواحد الصحيح في الحالة الأولى و تعادل الواحد الصحيح في الحالة الثانية و أكبر منه في الحالة الثالثة؛

– تتميز دالة الانتاج بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، أي أنه عند ثبات عوامل الانتاج المختلفة فإن دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A (المعرفة).

و عن المنهج الرياضي لنموذج رومر فنورده (مختصرا) فيما يلي :

تأخذ دالة الانتاج الصيغة التالية :

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}(A_t l_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots (1)$$

حيث y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) في الزمن (t)، k_{it} : رأس مال المؤسسة (i) في الزمن (t).

l_{it} : عمل المؤسسة (i) في الزمن (t)، A_t : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

و لقد فرض رومر أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال وفق العلاقة التالية :

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^{n} k_{it})^B \dots\dots\dots (2)$$

A : يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع رأس مال الاقتصاد ككل بقيمة β، كما يمكن أن يعبر عنه بقدرة المؤسسة على جلب المعارف الجديدة.

و بالعودة إلى المعادلة (1) و تعويض (A_t) بما يساويها (المعادلة 2) نجد :

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^{n} k_{it})^B l_{it} \right)^{\alpha}$$

و على مستوى الاقتصاد الكلي لدينا اجمالي عدد العمال (l_t) وإجمالي رأس المال (k_t) معرفان كما يلي:

$$(k_t) = (k_{it}) \qquad \text{و} \qquad (l_t) = (l_{it})$$

و دالة الإنتاج الكلية تأخذ الشكل التالي :

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it} => Y_t = \sum_{i=1}^{n} \left[k_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^{n} k_{it})^B l_{it} \right)^{\alpha} \right]$$

و بعد التبسيط تحصل رومر على العلاقة التالية للناتج الكلي :

$$Y_t = Ank_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} nl_{it}^{\alpha}$$

$$= AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} L_t^{\alpha} \dots\dots\dots (3)$$

و باشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الحدي الخاص لرأس المال كما يلي :

$$r_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} => r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha}$$

و بتعويض (A_t) بما يساويها (المعادلة 2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة :

$$r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}$$

و لدينا :

$$r_t = \sum_{i=1}^{n} r_{it} => r_t = AL_t^{\alpha}(1-\alpha)(K)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots(4)$$

و باشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال :

$$rs_t = \frac{\partial Y_t}{\partial K_t} => rs_t = AL_t^{\alpha}(1-\alpha+\alpha\beta)(K)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots(5)$$

و بمقارنة المعادلتين (4) و (5) نستنتج أن العائد الاجتماعي لرأس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة، و هذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، و تكمن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكل الشروط المعيارية، بحيث يكون النمو موجب وبمعدل ثابت عندما تكون قيمة $\beta = 1$ و ينعدم أو يكون ضعيف عندما تكون $\beta < 1$، أما عندما تكون $\beta > 1$ فإنه يحدث تفجر في معدلات النمو، وهذا ما يعرف بمشكلة الأسلاك الشائكة لهاورد بحيث أي تغير لقيمة β تقودنا إما للسكون أو الانفجار.

في الأخير يمكن القول أن نموذج رومر الأول بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي)، بحيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات، و هذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل، كما بين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة و استفادة منها.

ب- نموذج لوكاس و رأس المال البشري (Lucas 1988) :

ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التكوين و التأهيل، المقومة اقتصاديا و المندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات و إنما كذلك (خاصة الدول النامية) إلى الحالة الصحية و النظافة و الغذاء، ومن هذا المنطلق ركز " روبرت لوكاس " على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه.

و يعتمد نموذج لوكاس في وجود رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات وله مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي :

– الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، قطاع انتاج السلع و قطاع تكوين رأس المال البشري؛

– كل الأعوان هي أحادية؛ بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة؛

– يرى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية :

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث : μ يمثل الزمن المسخر للعمل، و ($1-\mu$) هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفاعلية، و h تمثل رأس المال البشري الفردي.

– أما دالة الإنتاج فهي من نوع " Coob-Douglas " و لها الشكل التالي :

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

و يجتمع نموذج لوكاس كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو، و ذلك في حال وضع A (التقدم التكنولوجي) مكان h، أي أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه عكس سولو الذي اعتبره ثابتا، فحسب نموذج لوكاس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين و التأهيل ($1-\mu$) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، و بالتالي زيادة النمو، و العكس يحدث في حال إهمال التكوين و التعليم.

و حسب هذا النموذج فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى و الفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين و التعليم، و بذلك فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تراكم المعارف) سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ت– نموذج رومر (Romer 1990) :

أسس رومر نموذجه الثاني للنمو (النمو خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) بالاعتماد على دالة الانتاج المنبثقة من أعمال Ethier (1982) و Judd (1985)، و لقد لجأ رومر في هذا

النموذج كما في نموذجه الأول إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال التكنولوجي الذاتي (الداخلي)، ذلك الذي يكون واضحا في زيادة عدد المدخلات المخصصة، و وفقا لهذا النموذج فإنه يتم البدء في ادخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيطة) التي تضاف إلى تلك الموجودة فعلا، ومن المفترض أن تؤدي هذه السلع الجديدة (أو المدخلات المخصصة) إلى المزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو، و قد افترض رومر في نموذجه هذا ثلاث مدخلات رئيسية للانتاج، هي رأس المال المادي، العمل و رأس المال البشري و التكنولوجيا مجتمعان.

كما افترض أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات هي :

الأول : قطاع البحث.

مجال البحث يجمع بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة و المقاسة عن طريق عدد الوحدات من رأس المال المادي التي تم تحويلها لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة، و تعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات، و تعطى دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية :

$$\dot{A} = \beta H_A A$$

بحيث : $\dot{A}$ تمثل التغير في كمية مخزون المعرفة، β معامل ثابت يمثل انتاجية قطاع البحث.

H_A تمثل رأس المال البشري المستعمل في قطاع البحث، A : مخزون المعرفة المتاحة في قطاع البحث.

و في هذا النموذج يكمن مصدر النمو في التقدم التكنولوجي المنتج في قطاع البحث الذي ينمو بدون توقف، و يمكن التعبير عنه بواسطة معدل نمو مخزون المعرفة و الذي يعطى بالصيغة التالية :

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \beta H_A \dots\dots (1)$$

الثاني : قطاع السلع الرأسمالية (الوسيطة).

يشتري هذا القطاع (مجموعة من المؤسسات) التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة للتصنيع و ذلك لإنتاج سلع رأسمالية جديدة والتي بدورها تستعمل لإنتاج سلع نهائية، و يتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية لأن جزء من الأرباح يعود للباحثين أصحاب براءة الاختراع و هذا ما يحفز التطوير و البحث العلمي.

و يأخذ مخزون رأس المال (K) في هذا النموذج الصيغة التالية :

$$K = \tau \sum_{i=1}^{A} x_i \dots \dots . (2)$$

حيث : τ تمثل عدد الوحدات اللازمة من السلع النهائية لإنتاج وحدة من السلع الرأسمالية، x_i تمثل كمية المدخلات (i)، و A هي عدد السلع الرأسمالية المستعملة في الاقتصاد.

الثالث : قطاع السلع النهائية.

هذا القطاع ينتج السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل انتاج هي رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، العمل، رأس المال البشري، و تأخذ دالة انتاجه الصيغة التالية:

$$Y = AH_Y^{\alpha} L^{\gamma} (\bar{x})^{1-\alpha-\gamma}$$

حيث : $\overline{x} = \sum_{i=1}^{A} x_i$ و هو معامل ثابت، أما A فهو متغير يمثل التقدم التكنولوجي الذي يدخل في رأس المال المادي و هو محرك النمو في هذا النموذج، و H_Y رأس المال البشري في قطاع انتاج السلع النهائية.

و لإيجاد معدل النمو التوازني اللامركزي أين يزيد الرأس المال المادي و التقدم التكنولوجي والإنتاج بنفس المعدل يفترض رومر عدة افتراضات هي :

- المستهلك يوزع دخله على الادخار و الاستهلاك عن طريق معدل فائدة محدد؛
- مخزون رأس المال البشري موزع بين قطاع السلع النهائية و قطاع البحث المتمثل في مخزون المعرفة المتاح، و مكافآت الابتكار؛
- أي مؤسسة تشتري مخطط لتصنيع أو براءة اختراع لمنتج رأسمالي يجب أن تعظم أرباحها؛ جميع الأسواق في حالة توازن.

و يكتب هذا المعدل بالصيغة التالية :

$$g = \frac{(\beta H - \vartheta A)}{\beta A - 1} = \frac{(\beta (H_Y + H_A) - \vartheta A)}{\beta A - 1}$$

أي أن معدل النمو هو دالة متزايدة لرأس المال البشري المتاح في الاقتصاد ($H = H_Y + H_A$)، و بما أن رأس المال البشري المخصص لانتاج الابتكارات في قطاع البحث (H_A) يرتفع بارتفاع إجمالي رأس المال البشري فإن معدل النمو الاقتصادي يصبح دالة متزايدة لرأس المال البشري الخاص بالبحث، و على هذا الأساس انتقد هذا النموذج لأنه يصف فقط الدول المتقدمة التي تمتلك كما هائلا من المعرفة و بالتالي مخزونا كبيرا من الابتكارات التي تساعد على النمو، أما الدولة التي تحتوي على مستوى ضعيف من رأس المال البشري و ضعف في تحقيق الابتكارات، فإما أن تقبل على عملية نقل التكنولوجيا التي تتميز بارتفاع تكاليفها و إما التكيف مع الوضع والذي يجعلها لا تحقق معدلات نمو جيدة.

ث- **نموذج بارو و تراكم رأس المال (Baroo 1991) :**

و هو نموذج وضعه " روبرت بارو " سنة 1991 في مقال نشر بعنوان Economic Growth in cross section of countries، و قد حاول فيه اثبات الرابطة بين رأس المال العام و النمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات و الخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية (و التي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة و من جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الانتاجية) يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة انتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل.

و لقد توصل " بارو " إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام)، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت و الحصة النسبة للنفقات العامة في الانتاج؛

- مع ثبات الايرادات و اعتماد الانتاج على تراكم رأس المال العام و الخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا؛

- معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام و من ثم المساهمة في نمو الايرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص و بالتالي تطور النمو، في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاعه (معدل الضريبة) إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير و من ثم انخفاض معدل النمو.

و من هذه النتيجة الأخيرة يمكن القول أنه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد، و هو الأمر الذي قام بارو بإبرازه من خلال نموذجه.

و لقد قام بارو بتوسعة دالة الانتاج التقليدية (كوب دوقلاس) بادخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص (K) و العمل (L) و فيما يلي عرض مختصر للمنهج الرياضي الذي اعتمده بارو و الذي سمح له بحساب المعدل الأمثل للضريبة الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي :

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}G^{(1-\alpha)} \dots\dots (1)$$

و يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات وفق الشرط التالي :

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = C + (\dot{K} + \delta K) + G$$

و بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل، و النفقات (G) ممولة من الضرائب فإنه يمكن كتابة :

$$T = \tau Y = G \dots\dots\dots\dots (1.1)$$

و بذلك فإن معادلتي الدخل المتاح (Y_d) و الاستهلاك (C) تكونان كما يلي :

$$Y_d = (1-\tau)Y \quad ; \quad C = (1-s)Y_d$$

و بتعويض هاتين المعادلتين في شرط التوازن نجد :

$$Y = (1-s)(1-\tau)Y + (\dot{K} + \delta K) + \tau Y \Rightarrow Y = (1 - s + s\tau)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow s(1-\tau)Y = \dot{K} + \delta K \dots\dots (2)$$

و بالعودة إلى المعادلة (1) و تعويض (G) بما يساويها (1.1) نجد :

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}(\tau Y)^{(1-\alpha)} \Rightarrow Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots (3)$$

و بالعودة إلى المعادلة (2) و تعويض (Y) بما يساويها (3) نجد :

$$(2) => s(1-\tau)(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}) = \dot{K} + \delta K$$

$$=> s(1-\tau)(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}) = \dot{K} + \delta K$$

$$=> \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \frac{\delta K}{K}$$

و بذلك حسب بارو فإن معدل الضريبة المثلى (τ^*) الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يحقق الشرط التالي : $\frac{\partial(\frac{\dot{K}}{K})}{\partial\tau} = 0$

و تحصل عليه ممثل بالصيغة التالية : $\tau^* = 1 - \alpha$

و بذلك يجب على الدولة لتعظيم نموها الاقتصادي أن تنفق جزء من دخلها $(\frac{G}{Y})^*$ على البنية التحتية حيث :

$$(\frac{G}{Y})^* = \tau^* = 1 - \alpha$$

ج- نموذج روبلو AK (S, Rebelo 1991) :

جاء هذا النموذج في مقال له نشر بعنوان long-run policy analysis and long-run growth و الذي اعتبر فيه أن دالة الانتاج الكلي تتغير وفقا لعنصري رأس المال المادي و رأس المال البشري اللذان يهتلكان بنفس المعدل، و لقد استبعد من نموذجه فرض الوفرات الخارجية و اعتبار رأس المال المادي كمنتج لرأس المال البشري كما في نموذج " لوكاس "، و حسب رأيه فإن وقت الفرد مقسم بين ثلاث استخدامات هي العمل المنتج (لاكتساب الدخل) و تراكم رأس المال البشري و وقت الفراغ (الذي يتحدد بعوامل من خارج النموذج)، و لذلك فإنه إذا كان يخصص لانتاج السلع النهائية نسبة معينة من رصيد رأس المال فإن النسبة المتبقية من نصيب رأس المال المادي تخصص لانتاج رأس المال البشري.

و فيما يلي يمكن التطرق (بشكل مختصر) لنموذج " روبلو " من الناحية الرياضية وما توصل إليه من نتائج :

يشتمل نموذج "روبلو" على دالة للانتاج تتميز بعوائد الغلة الثابتة في رصيد رأس المال و هي متجانسة من الدرجة الأولى و تأخذ الشكل التالي : $Y = AK$

حيث A معامل ثابت يمثل التقدم التكنولوجي و K تمثل رأس المال.

و يتطلب التوازن في سوق السلع و الخدمات أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار و ذلك على النحو التالي :

$$\dot{K} = \frac{s}{(1+\tau)} Y - \delta K \dots\dots\dots (1)$$

حيث $\dot{K}$ تمثل التغير في رصيد رأس المال و هو يساوي صافي الاستثمار، s تمثل الميل الحدي للادخار، δ تمثل معدل اهتلاك رأس المال، τ تمثل معدل الضريبة على الاستثمار.

و بتعويض (Y) في شرط التوازن بما يساويها و قسمة طرفي المساوات على (K) نجد معدل نمو رصيد رأس المال وفق الصيغة التالية : $G(K) = \frac{s}{(1+\tau)} A - \delta$

و تعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الإدخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، و يلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الإدخار، و معطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، و هي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

و للحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن لنحصل على : $Y = A\dot{K}$

و بتعويض الاستثمار بما يساويه (المعادلة 1) و قسمة طرفي المساوات على (Y) نتحصل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي : $G(Y) = \frac{s}{(1+\tau)} A - \delta$

و تعني هذه النتيجة أن مؤشر أداء النمو يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان، إلا أنه يتأثر بالسياسات الاقتصادية التجميعية كما يمثلها معدل الضريبة على الاستثمار بحيث أنه كلما ارتفعت مثل هذه الضرائب كلما انخفض معدل النمو طويل الأجل.

و بعد هذا العرض لأهم نماذج النمو الداخلي يمكن ذكر أهم العوامل التي تميز النظرية الحديثة للنمو عن النظرية النيوكلاسيكية و التي تتمثل فيما يلي :

– إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضية النيوكلاسيك القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، و ذلك من خلال افتراضها أن استثمارات القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الانتاجية و الوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛ تبحث هذه النظرية عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو طويل الأجل بين الدول؛ تكتسي التكنولوجيا دور مهم في هذه النماذج باعتبارها متغيرا داخليا.

و كسابقتها النيوكلاسيكية وجه لنظرية النمو الداخلي أيضا بعض الانتقادات، و التي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها يمكن حصرها في النقاط التالية :

– النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يعاق لعدم الكفاءة الناجمة عن ضعف البنى الارتكازية والهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و هو ما لم تتطرق له هذه النظرية؛

– بينت بعض الدراسات أن تزايد العائد و الوفرات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو الداخلي، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الانتاج، مثل الأرض؛

– هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنم بشكل ملحوظ بالرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها كالتعليم كان أعلى مما هو عليه في العديد من الدول الأخرى الأكثر تقدما؛

– أكدت نماذج النمو الداخلي على أهمية الوفرات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، إلا أنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها؛

– هناك العديد من العوامل الأساسية المحددة للنمو لم تتطرق لها هذه النماذج الحديثة كالتنظيم، و الذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

الخاتمة

و مما سبق يتضح أن مقياس اقتصاد التنمية يمثل أحد الفروع الأساسية للعلوم الاقتصادية، إذ يهدف إلى فهم ظاهرة التخلف و تعميق فهم المسارات المختلفة للتنمية الاقتصادية. و قد أبرز هذا المقياس أن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي، بل عملية شاملة تمس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية، و تستدعي تبني سياسات متكاملة تقوم على العدالة الاجتماعية، و التنويع الاقتصادي، والإستغلال الأمثل للموارد. و من ثم، فإن استيعاب مبادئ اقتصاد التنمية يعد أداة أساسية لتحليل الواقع التنموي و صياغة استراتيجيات فعالة قادرة على تحقيق تنمية و تحسين رفاهية المجتمع.

إن التنمية الاقتصادية أصبحت ضرورة ملحة تفرضها الأحداث و التطورات الدولية، فهي عملية طويلة الأجل تتطلب جهدا مستمرا و متواصلا يستند إلى تخطيط عميق و رؤية مستقبلية واضحة المعالم و مرتبة الأولويات، و هي من بين العناصر الضرورية التي تبحث عنها الدول من أجل النهوض بها كهيكل تنموي، و القضاء على المعوقات التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف و الاقتصاد ككل.

فالتنمية ظاهرة حتمية موضوعية و حقيقية يفرضها الواقع الراهن في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل.

و في الأخير فإن هذه المطبوعة تمثل جهدا متواضعا في سبيل تبسيط المضامين العلمية وتنظيمها بما يخدم الأهداف البيداغوجية المسطرة، و ييسر على الطلبة فهم المفاهيم الأساسية. و نأمل أن يكون هذا العمل قد وفق و لو بقدر يسير في تقديم إضافة علمية مفيدة و أن يساهم في دعم المسار التعليمي.

المراجع المعتمدة :

1- البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الأولى، عمان "الأردن" : دار أيله للنشر و التوزيع، 2008.

2- الصعيدي عبد الله، تطور النظم الاقتصادية مع إشارة إلى مفهوم التنمية و بعض مشكلاتها، الطبعة الأولى، القاهرة : دار النهضة العربية، 1992.

3- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، الطبعة الأولى، عمان "الأردن" : دار وائل للنشر و التوزيع، 2007.

4- الموسوي ضياء مجيد، الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية، الطبعة الثانية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

5- بن قانة اسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)، الطبعة الأولى، عمان "الأردن" : دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012.

6- دخيل حسن محمد، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة – دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت "لبنان" : منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

7- سبيلر دانيال، اقتصاديات التنمية، بدون ذكر البلد : دار المعارف، 2018.

8- شاهين محمد، التنمية الاقتصادية : نظريات و تجارب، بدون ذكر البلد : دار النهضة العربية، 2016.

9- صالح تركي القريشي محمد، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، عمان "الأردن" : إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

10- متولي أبو بكر الصديق عمر، اقتصاد التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.

11- ميساوي الوليد قسوم، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، التخصص : " اقتصاد تطبيقي "، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017-2018.